CEASEFIRE
centre for civilian rights

minority
rights
group
international

ميريام بوتيك

ما من ملاذ:
العنف ضد النساء في الصراع الدائر بالعراق

© مركز سيسفاير لحقوق المدنيين والمجموعة
الدولية لحقوق الأقليات

فبراير 2015

امرأة يمشي في مخيم كورجسك،عراق، أغسطس 2013.
©محمد يونس\Corbis\Demotix

تم إصدار هذا التقرير كجزء من مشروع سيسفاير، وهو برنامج يستمر لعدة سنوات بدعم من الاتحاد الأوروبي يهدف إلى تنفيذ منظومة مراقبة يقودها مواطنون مدنيون لرصد انتهاكات حقوق الإنسان في العراق، مع التركيز بالأخص على حقوق المدنيين المعرضين للخطر، مثل النساء المستضعفات والأفراد المُهجرين داخلياً ومن هم بدون جنسية والأقليات العرقية أو الدينية، وكذلك من أجل تقييم إمكانية تعميم هذا النوع من الرصد والمراقبة ليشمل مناحٍ ومجالات أخرى في البلاد.

تم إصدار هذا التقرير بدعم مالي من الاتحاد الأوروبي، وذلك على مسؤولية الناشرين دون غيرهم، ولا يُمكن تحت أي حال من الأحوال اعتبار كون محتوياته تعكس الموقف الرسمي للاتحاد الأوروبي.

مركز سيسفاير لحقوق المدنيين

يُعد مركز سيسفاير لحقوق المدنيين بمثابة مبادرة جديدة تهدف إلى تطوير «مراقبة يقودها المواطنون» لرصد انتهاكات القانون الإنساني الدولي أو قوانين حقوق الإنسان، ولمساءلة المسؤولين عن تلك الانتهاكات قانونياً وسياسياً ولتطوير ممارسة الحقوق المدنية. ويُعد مركز سيسفاير لحقوق المدنيين مؤسسة خيرية مُسجلة وشركة محدودة تم تأسيسها وفق القوانين المعمول بها في إنجلترا - مؤسسة خيرية رقم 1160083 - شركة رقم 9069133.

المجموعة الدولية لحقوق الأقليات

المجموعة الدولية لحقوق الأقليات هي منظمة غير حكومية تعمل على تأمين حقوق الأقليات العرقية والدينية واللغوية وحقوق السُكان الأصليين حول العالم، ولتشجيع التعاون والتفاهم بين المجتمعات. تعمل المجموعة مع أكثر من 150 مُنظمة شريكة في ما يقرب من 50 دولة، وتتمتع بوضع استشاري لدى مجلس الأمم المتحدة الاقتصادي والاجتماعي، وكذلك كمراقب لدى المفوضية الأفريقية لحقوق الإنسان والشعوب. المجموعة مُسجلة كمنظمة خيرية وكشركة محدودة وفق القوانين المعمول بها في إنجلترا - مؤسسة خيرية رقم 282305 - شركة رقم 1544957.

تم تصميم التقرير بواسطة ستاشا سوكيتش

يجوز نسخ المواد التي يحتويها هذا الإصدار لأغراض التدريس وليس لأية أغراض تجارية من أي نوع. ولا يجوز نسخ أي جزء من أجزاء هذا التقرير بأي شكلٍ من الأشكال للأغراض التجارية وذلك دون الموافقة المسبقة الصريحة من أصحاب حقوق الطبع. الصادر في فبراير 2015 وقد تمت طباعته في المملكة المتحدة باستخدام ورق مُعاد تدويره.

ما من ملاذ: العنف ضد النساء في الصراع العراقي

الفهرس

تمهيد 4
الإطار القانوني والسياسة 7

1 **ضحايا الصراع المُسلح من النساء** 9
عدد الوفيات مُقسم بحسب جنس الضحايا 9
عوامل أخرى مرتبطة بالصراع تؤثر في أعداد الوفيات 13

2 **عمليات الاغتيال و«الجرائم الأخلاقية»** 15
فرض الميليشيات للشرائع الأخلاقية 15
اغتيال السياسيات والصحفيات والمهنيات 17

3 **عمليات الخطف** 18

4 **الاغتصاب والاعتداءات الجنسية** 22
الشرطة وقوات الأمن والميليشيات الموالية للحكومة 22
الانتهاكات التي يرتكبها مقاتلو الدولة الإسلامية في العراق والشام (داعش) 24
الأفراد المُهجرون داخلياً ومخيمات اللاجئين 28

5 **الإتجار في النساء والفتيات** 30
عوامل الخطر 30
أنماط الإتجار 31
رد الفعل الرسمي 33

التوصيات 34

ملاحظات 36

تمهيد

زاد إدراك المجتمع الدولي بأن العنف القائم على التمييز الجنسي بات سمة مصاحبة للصراعات. ففي المواجهات العسكرية، كثيراً ما تُصبح أجساد النساء امتداداً لأرض المعركة، كما أن أعمال العنف الجسدي والمعنوي والجنسي التي تُرتكب ضد النساء والأطفال تم استخدامها لتنفيذ أجندات سياسية ولإذلال الخصوم ولتدمير مجتمعات بأكملها. ومن ثم، فإن العنف ضد النساء لا يُعد مُجرد جانب من جوانب الصراع، وإنما جزءاً لا يتجزأ منه. ولعل الوضع الذي تواجهه النساء في العراق اليوم يُعد مثالاً واضحاً يُجسد هذه الظاهرة.

وبينما مثّل العراق في وقتٍ من الأوقات نموذجاً يُحتذى بالمنطقة في مجال تطور المرأة وتقدمها، فقد أدى انزلاق البلاد للصراعات إلى عواقب كارثية وخيمة طالت النساء. وقد لفتت جماعات حقوق الإنسان الانتباه إلى خلو الشوارع في المدن العراقية الكبرى من النساء بشكلٍ ملحوظ للمرة الأولى خلال الفترة التي تلت الاجتياح الأمريكي للعراق في عام 2003، حيث شهدت هذه الفترة انهياراً أمنياً أدى إلى ظهور الجماعات المُسلحة التي عاثت فساداً في شوارع بغداد، سعياً منها إلى فرض أيديولوجياتها الطائفية من خلال أعمال العنف. وقد استشرت عمليات الاختطاف والاعتداءات الجنسية والتفجيرات والاغتيالات للحد الذي دفع بالعائلات إلى منع النساء والفتيات من الخروج بمفردهن، سواءً كان ذلك للذهاب إلى المدرسة أو لأماكن العمل.

وعند بلوغ العنف الطائفي ذروته خلال الفترة من 2006-2007، تعرضت النساء لعمليات الخطف والاغتصاب والقتل بشكلٍ يومي تقريباً. وبعد الانخفاض المؤقت لوتيرة أعمال العنف، عادت الصراعات الطائفية لتتصاعد مُجدداً. وقد دفع ظهور الدولة الإسلامية في العراق والشام (داعش) وانهيار قوات الأمن العراقية في الموصل في شهر يونيو الحكومة الفيدرالية إلى تجديد اعتمادها على الميليشيات للمساعدة في قتال حركة التمرد المتنامية. وفي أثناء

ذلك، طوقت داعش المناطق الواقعة تحت سيطرتها بإرهاب ممنهج ومُروع، فارضةً شرائع أخلاقية صارمة على النساء، وارتكبت مذابح مروعة ضد المدنيين العُزل، وقامت بخطف النساء والفتيات المنتميات للأقليات العرقية على نطاق واسع.

وقد أدى القتال في العراق إلى حدوث نزوح وتهجير جماعي، ونتج عنه ترمُل عشرات الآلاف من السيدات. وبسبب معاناتهن من الظروف الاقتصادية الصعبة بسبب الافتقار إلى أرباب العائلة من الرجال وحرمانهن من أي مساندة أو دعم مجتمعي، أصبح النساء والأطفال المُهجرون عرضة لمخاطر الاعتداءات الجنسية والإتجار والإجبار على ممارسة البغاء على يد العصابات الإجرامية. فالنساء اللاتي يقعن ضحايا للاستغلال الجنسي قد يعلقن في دائرة مفرغة من الإساءات، كما أنه وبسبب وصمة العار المرتبطة بعمليات الخطف والاعتداء الجنسي وممارسة البغاء (حتى في حالة إجبارهن على ذلك)، لا تملك الكثير من النساء خيار العودة إلى عائلاتهن.

تتعرض النساء للتهديد من جميع أطراف الصراع الدائر، ابتداءً من الجماعات المُسلحة التي تُهدد بقتلهن واغتصابهن، وحتى قوات الأمن التي يُهيمن على تكوينها الذكور ممن يُخفقون في حمايتهن بل ويتواطؤون في العنف المُرتكب بحقهن، وأيضاً من قبل الجماعات الإجرامية التي تستغل ظروفهن الصعبة والبائسة. ومن ثمة، يتم خذلانهن من كلٍ من المنظومة السياسية والقانونية والثقافية الأشمل والأوسع التي يسمح لمرتكبي أعمال العنف القائمة على التمييز الجنسي بالهروب بأفعالهم، ووصم الضحايا أو إلقاء اللوم عليهن.

وبرغم وقوع الرجال ضحايا لبعض الانتهاكات مثل عمليات الإعدام الجماعية، فإن النساء تُعانين بطرق واضحة ومحددة، حيث أنهن يكُن فريسة التشريعات التي تُميز بين الجنسين وتُعانين من عدم اكتراث السلطات للعنف الذي يُمارس على أساس التمييز بين الجنسين. وبسبب المخاوف المحيطة بشرف العائلة، تظل وصمة العار تلاحق النساء لفترات طويلة، وهو الأمر الذي يحول دون عودتهن إلى ممارسة حياتهن بشكلٍ طبيعي. وفي أسوأ تقدير، فإن النساء اللاتي يتعرضن لانتهاكات خطيرة يكُن عرضة للتعرض إلى المزيد من العنف على يد أقربائهن عند عودتهن إلى ديارهن.

يقوم هذا التقرير بتوثيق العنف المُرتكب ضد النساء والمرتبط مباشرةً بالصراع الدائر في العراق، مع التركيز بالأخص على الانتهاكات المُرتكبة بالتزامن مع تصاعد وتيرة العنف خلال عامي 2013 و 2014. يتناول التقرير الانتهاكات التي ارتكبتها جميع أطراف الصراع، بما في ذلك قوات الجيش العراقي وقوات الأمن والميليشيات، سواء بدعم مباشر أو غير مباشر من الحكومة، وكذلك الجماعات المُسلحة التي تحارب الحكومة، مثل داعش.

يجب التنويه هنا إلى أن الدوائر الخاصة والشخصية المزعومة تُعد موقعاً يشهد عنفاً ملحوظاً ضد النساء العراقيات. ويُعد العنف المُرتكب على الصعيد العائلي، بالرغم من ارتباطه في الغالب بأحداث الصراع، إلا أنه يُمثل تحدياً كبيراً في العراق، يستوجب مُعالجة منفصلة في حد ذاته. وجراء لذلك، فلن يتطرق هذا التقرير إلى مواضيع مثل جرائم الشرف أو الزواج القسري أو ختان الإناث، وسيتم مناقشتها في إصدار لاحق.

الإطار القانوني والسياسة

الإطار الدولي [1]

يُعد العراق طرفاً في العديد من اتفاقيات ومواثيق ومعاهدات حقوق الإنسان الدولية، بما فيها اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة والمعاهدة الدولية لحقوق المدنيين والسياسية واتفاقية حقوق الطفل. كما أن العراق يخضع لأحكام القانون الإنساني الدولي، بما فيها معاهدات جنيف، والتي تُنظم وتحمي حقوق ضحايا الصراعات. ويُعد القانون الإنساني الدولي مُلزماً على جميع أطراف الصراع، مع تنامي الإدراك بأنه في حالات الصراع المُسلح، تكون أحكام حقوق الإنسان مُلزمة أيضاً على الأطراف غير النظامية في المناطق التي تخضع لسيطرتها.

أما اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة فهي وثيقة شاملة تستوجب على الأطراف النظامية اتخاذ الخطوات التي من شأنها القضاء على التمييز ضد النساء في المجالات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية. وقد وقّع العراق على هذه الاتفاقية في عام 1986، مع تحفظه على الأحكام الخاصة بالمادة (2) "و" و"ز"، التي تستوجب على الدول إلغاء القوانين التي تُميز ضد النساء، وكذلك المادة (9) 1 و 2 والمادة (16) و المادة (29). وقد استند تحفظ العراق على المادة (16) على مخالفتها لتعاليم الشريعة الإسلامية، بينما حال استمرار هذه التحفظات دون اتخاذ الحكومة لخطوات من شأنها تحقيق الأهداف المرجوة من هذه الاتفاقية بالكامل. ولم يُصادق العراق على البروتوكول الاختياري الخاص باتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة، والذي يؤسس لآلية دولية تتيح تلقي الشكاوى الفردية.

في عام 2008 قام العراق بالمصادقة على اتفاقية مكافحة الجريمة المنظمة العابرة للحدود، والمصادقة على البروتوكول الخاص بها في عام 2009 والذي يدعو إلى تفادي وتضييق ومعاقبة الإتجار في البشر، وخاصةً النساء والأطفال (بروتوكول باليرمو). ويُعرف بروتوكول باليرمو الإتجار بالبشر بكونه "تجنيد أو نقل أو تسليم أو إيواء أو استقبال الأفراد، تحت تهديد أو استعمال للقوة أو غيره من أشكال الإجبار، أو بالخطف أو الاحتيال أو الخداع أو إساءة استغلال ضعف أو تقديم أو تلقي أموال أو مميزات للحصول على موافقة فرد يُسيطر على فرد آخر لغرض الاستغلال".

الإطار الوطني

يضمن الدستور العراقي لعام 2005 المساواة بين الجنسين، حيث تنص المادة (14) منه على أنه «يكون جميع العراقيين سواسية أمام القانون دون تمييز قائم على الجنس أو اللون أو العرق أو الجنسية أو المنشأ أو الدين أو الطائفة أو المعتقدات أو الآراء أو الوضع الاجتماعي أو الاقتصادي.» كما تحظر المادة (29) جميع أشكال العنف والإساءة بين أفراد الأسرة وبالمدارس وفي المجتمع، بينما تمنع المادة (37) السُخرة والعبودية والإتجار في النساء والأطفال وتجارة الجنس[2].

وعلى الرغم من ذلك، فكثيراً ما تكون الحقوق المنصوص عليها في الدستور غير مُصانة، حيث أن القوانين التي تُفعّل المواد الدستورية لا يتم إصدارها. فعلى سبيل المثال وحتى وقت قريب، لم يكن العراق قد أصدر تشريعاً يُجرم الإتجار بالبشر، ومن ثمة لم يتسنَ تحديد أو ملاحقة أو محاكمة الأطراف والكيانات المسؤولة عن الإتجار بالبشر بشكلٍ عملي.

ويُجرم قانون العقوبات العراقي لسنة 1969 الاغتصاب والاعتداء الجنسي والقتل والاختطاف وغيره من أشكال العنف. إلا أنه يضم عدة أحكام تُميز ضد النساء وتتيح سبلاً لمرتكبي أعمال العنف للإفلات بجرائمهم. ويُعد الاغتصاب جريمة خاصة وشخصية، لا يُمكن للدولة التحرك بشأنها إلا بموافقة الضحية أو الوصي عنها. كما يُحدد قانون العقوبات أقصى عقوبة لحالات الاغتصاب، ولكن لا يُبين العقوبة الأدنى. كما أن الاغتصاب في حالات الزواج لا يُعد جريمة جنائية، فضلاً عن نص المادة 393 التي تسمح للنيابة بالاطلاع على التاريخ الجنسي للضحية في حالات الاغتصاب. ولعل الجدل الأكبر على الإطلاق تُثيره المادة 398 والتي تسمح بتخفيف العقوبة إذا ما قام المغتصبون بالزواج من ضحاياهم لتكون ثلاث سنوات بحد أدنى. وينطبق ذات الحكم على حالات الاختطاف.

وقد بذلت الحكومة العراقية بعض الجهود في سبيل تحسين موقفها حيال القضايا التي تمس الجنسين، فقد تم تأسيس وزارة لشؤون المرأة عقب الاجتياح الأمريكي للعراق، بالرغم من معاناة الوزارة من قصور في التمويل وقلة

عدد العاملين بها، وهو الأمر الذي دفع بوزيرة شئون المرأة السابقة، نوال السامرائي، إلى الاستقالة من منصبها في عام 2009.[3] وفي عام 2007 أسست الحكومة مديريات حماية الأسرة في كل محافظة من محافظات البلاد للتعاطي مع قضايا العنف بين الجنسين، إلا أنه اتضح جلياً هيمنة الذكور على معظم مناصب تلك المديريات، وافتقارهم للتدريب المناسب فيما يخص القضايا التي أُنشئت من أجلها.[4]

وفي عام 2012 قامت الحكومة أخيراً بإصدار قانون طال انتظاره ضد الإتجار بالبشر، يفرض عقوبات قصوى، تتضمن السجن مدى الحياة وغرامة تصل إلى 25 مليون دينار على جريمة الإتجار بالنساء والقُصر والمعاقين أو الضحايا الذين يرتبطون بصلة قرابة بالمُهربين. ولكن وعلى الرغم من ذلك، فقد تعرض هذا القانون للنقد نظراً لافتقاره إلى الشمولية الكافية، حيث أن تعريف الإتجار المستخدم لا يشمل جميع أنواع الإتجار بالبشر. فعلى سبيل المثال، لا يُعد تسهيل دعارة الأطفال نوعاً من أنواع الإتجار.[5] ومنذ إصدار القانون، قامت الحكومة أيضاً بإنشاء إدارة لمكافحة الإتجار بالبشر تابعة لوزارة الداخلية، بالإضافة إلى تشكيلها للقيادة المركزية لمكافحة الإتجار بالأفراد وتخصيص خط ساخن لهذا الغرض.

وقد قام مجلس الوزراء في عام 2013 باعتماد الاستراتيجية الوطنية لمكافحة العنف ضد النساء، والتي من المزمع أن تقوم بتدشين إجراءات لمراجعة وإصلاح التشريعات التي يشوبها التمييز.

وقد أحرزت حكومة إقليم كردستان تقدماً ملحوظاً في معالجة العنف القائم على التمييز الجنسي على مستوى التشريعات والسياسات خلال السنوات القليلة الماضية. فقد تم تشكيل مفوضية العنف ضد المرأة في عام 2007 وكُلفت بتنشيط السياسات الخاصة بالجنسين في جميع وزارات الحكومة. وفي عام 2011 أصدرت الحكومة قانوناً ضد العنف المنزلي وأسست مديرية مكافحة العنف ضد النساء. كما تم تأسيس اللجان العليا لمكافحة العنف ضد النساء والأسر في عام 2013 في جميع المحافظات الكردستانية الثلاث. إلا أن حكومة إقليم كردستان لم تُصدر بعد قانوناً يُجرم الإتجار بالبشر.

1 ضحايا الصراعات المُسلحة من النساء

أدى افتقار العراق للأمن والأمان منذ عام 2003 إلى وفاة أكثر من 130.000 مواطن بطرق عنيفة، حيث تشهد المناطق المدنية النسبة الأكبر من الهجمات التي تقوم بها الجماعات المُسلحة والقوات الحكومية ، ما ينجم عنه ارتفاع عدد الضحايا من الرجال والنساء والأطفال على حدٍ سواء. أما عامي 2006 و 2007 فقد شهدا أعلى معدل للوفيات، وذلك نظراً لبلوغ أعمال العنف الطائفية ذروتها في تلك الفترة. ويُساهم تحليل بعض البيانات المتوفرة عن حالات الوفاة المُبلغ عنها في بيان تأثير الصراعات الدائرة على النساء.

عدد الوفيات مُقسم بحسب جنس الضحايا

في سياق بحث كان قد تم إجراؤه برعاية مشروع سيسفاير، قامت مجموعة المراقبة «مشروع إحصاء الوفيات في العراق» بتحليل البيانات الشاملة الخاصة بحالات وفاة المدنيين المُبلغ عنها بسبب حوادث عنف منذ الاجتياح الأمريكي للعراق في مارس 2003 وحتى نوفمبر 2013، وذلك استناداً إلى المعلومات المستقاة من التقارير الإعلامية والبيانات الواردة من المشافي والمشارح والمنظمات غير الحكومية.

تُظهر الأرقام وفاة 132.205 مواطناً مدنياً بسبب أحداث عنف عن تلك الفترة.

ومع ذلك فقد تجلى قصور في تجميع بيانات عدد الوفيات المُقسمة بحسب جنس الضحايا، وفي المتوسط وللفترة من 2003-2013، كانت المعلومات مُتاحة فقط لـ 39% من الضحايا الموثقين بواسطة «مشروع إحصاء الوفيات في العراق». ويُبين الجدول التالي عدد الضحايا المدنيين المعروف جنسهم، بالمقارنة بإجمالي عدد الوفيات.

عدد الضحايا المدنيين خلال الفترة من مارس 2003 - نوفمبر 2013 مُقسم بحسب جنس الضحايا

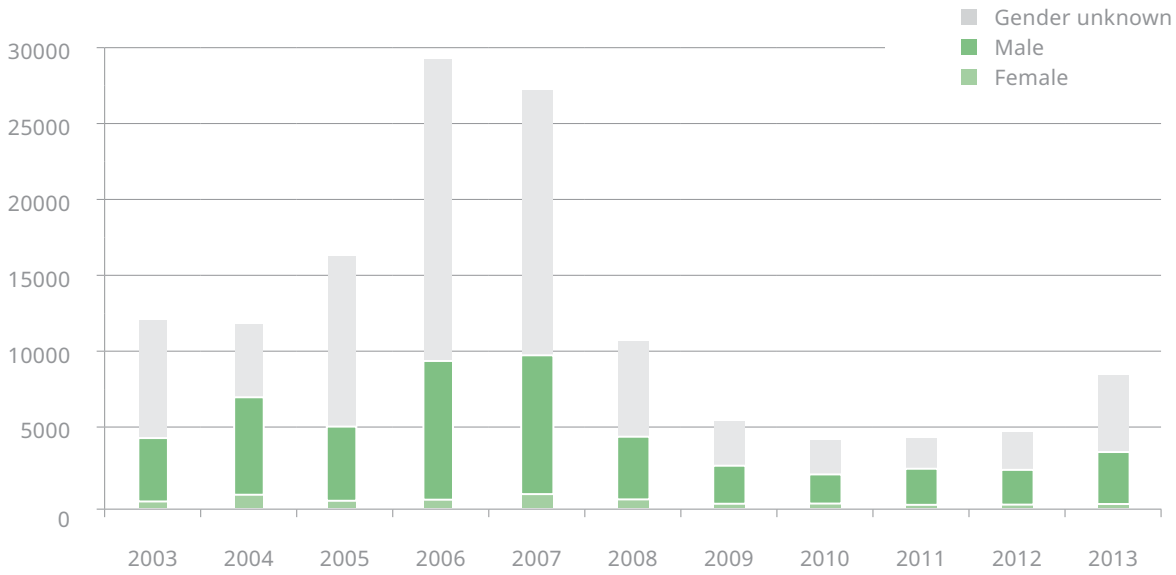

وبالنسبة لعدد الضحايا التي تتوفر لهم المعلومات الخاصة بالجنس، فقد شكلت النساء نسبة 10.0% من الضحايا البالغين في المتوسط، وهو ما يساوي 4733 سيدة تعرضت للقتل خلال الفترة من مارس 2003 – نوفمبر 2013، مع العلم بأن معظم الوفيات نجمت عن حـوادث عنف متعلقة بالأسلحة والمتفجرات أو كليهما، كما هو موضح بالرسم البياني. أما أغلب الضحايا فقد لقين حتفهن في محافظة بغداد، تليها نينوى وديالى ثم الأنبار.

الوفيات الموثقة للإناث البالغين، 2003 – 2013

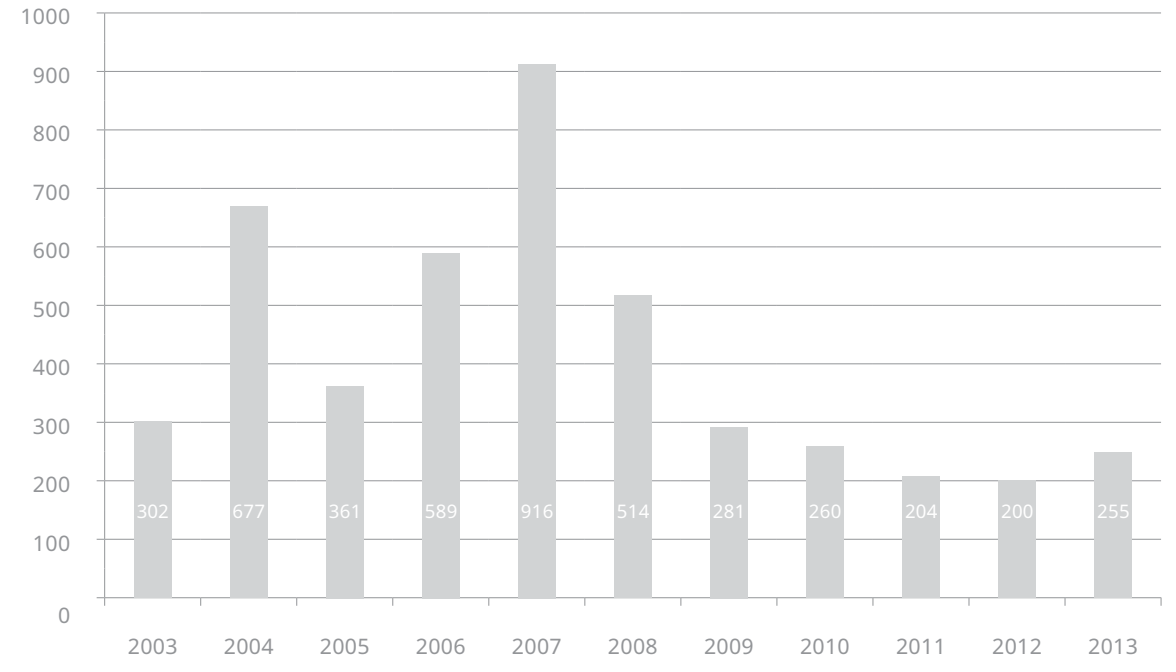

الوفيات الموثقة للإناث من المواطنين بحسب سبب الوفاة

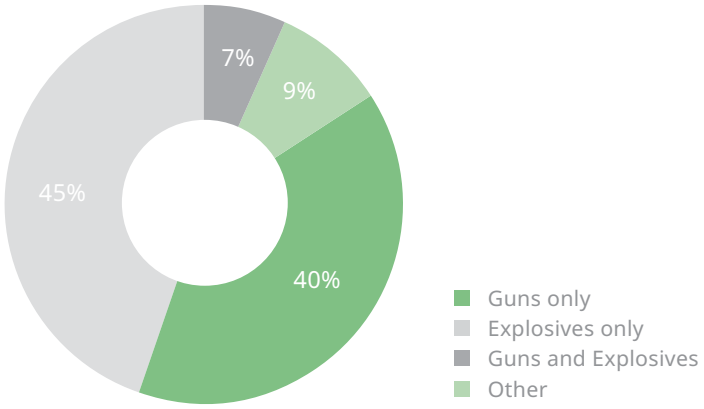

الوفيات الموثقة للإناث من المواطنين بحسب المحافظة، 2003 – 2013

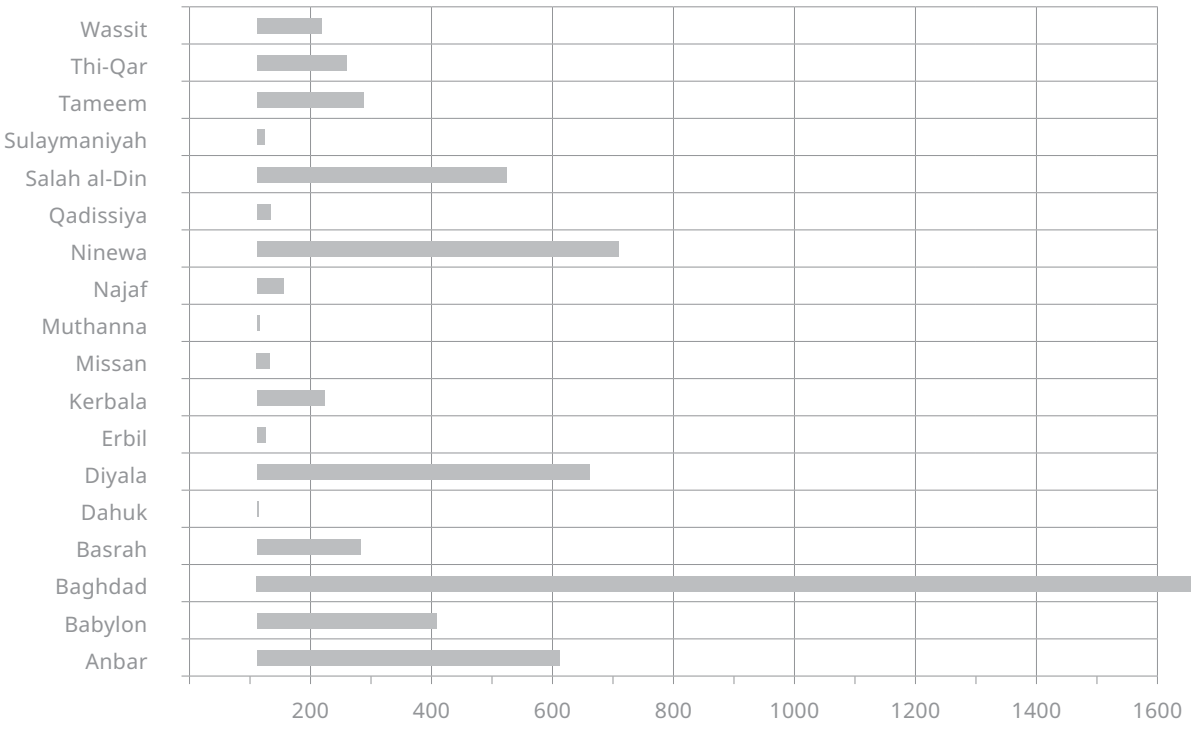

المصدر: مشروع إحصاء الوفيات في العراق لمشروع سيسفاير

وحيث أن النساء يُمثلن 10.1% من وفيات البالغين التي تتوافر معلومات بِشانها عن جنس الضحية، فمن خلال استنباط نفس النسبة من إجمالي عدد الضحايا، وبعد استبعاد الأطفال (6450 حالة تقريباً)، يتبين بأن 7500 ضحية على الأقل ممن لم تتوافر المعلومات بشأن جنسهم كانوا من النساء. فإذا أضفنا ذلك إلى العدد المعروف للضحايا من النساء، فإننا نستنتج مقتل أكثر من 12000 سيدة نتيجة للصراع الدائر خلال الفترة من 2003 وحتى 2013، كما هو مُبين بالجدول أدناه.

إجمالي عدد الوفيات التقديري للنساء البالغات بسبب الصراع الدائر، 2003 – 2013

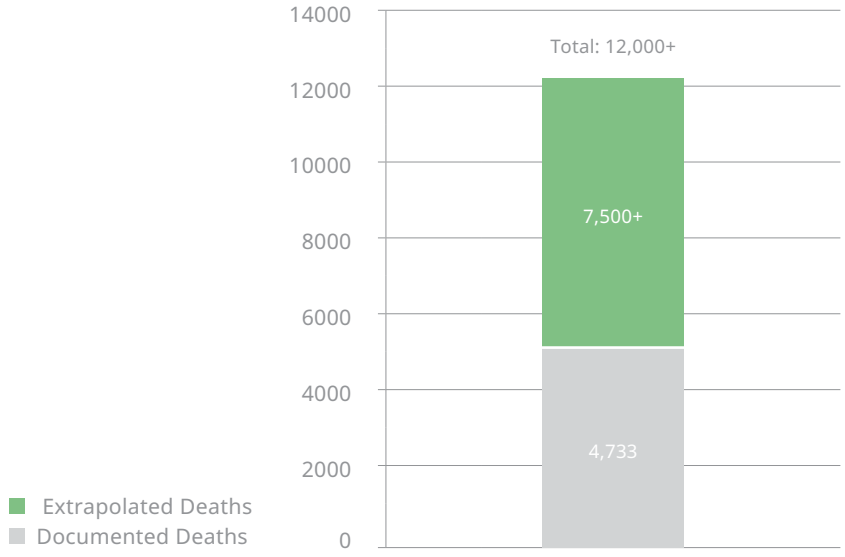

وقد أصدرت وزارة حقوق الإنسان العراقية تقريراً سنوياً عن ضحايا العنف "الإرهابي" لهذا العام، يُبين عدد الوفيات مُقسم بحسب الجنس. وتتطابق التوجهات الإجمالية الخاصة بوفيات النساء البالغات مع التحليل السابق، بالرغم من كون الأرقام التي أعلنت عنها الوزارة أعلى بشكلٍ ملحوظ لبعض الأعوام.

لا يتضح جلياً الأسلوب الذي انتهجه التقرير أو أنواع الحوادث التي صنفها بكونها أعمال عنف إرهابية. كما تُسجل الوزارة أيضاً أعداد النساء المُصابات جراء أعمال العنف كل عام. ويُبين الجدول أدناه عدد الضحايا من النساء في كافة المحافظات العراقية (عدا كردستان) للأعوام من 2009-2013.

ضحايا الهجمات الإرهابية من النساء، 2009 – 2013

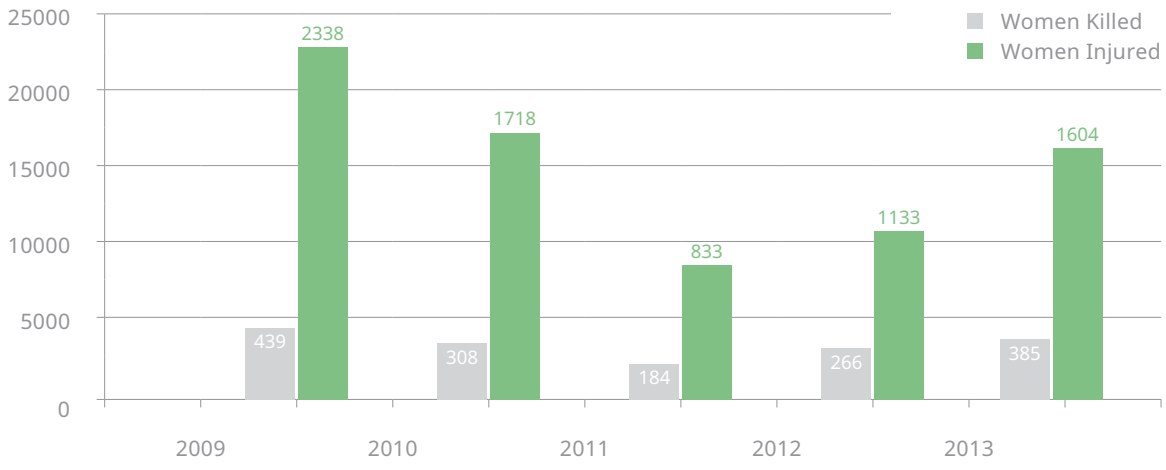

المصدر: وزارة حقوق الإنسان العراقية

لا تتضمن أي من البيانات السابقة أرقام الضحايا لعام 2014، والذي شهد تصاعداً للعنف بشكلٍ مُطرد. فقد أدى انتشار الصراعات المُسلحة – الذي بدأ بانتصار داعش في محافظة الأنبار في يناير 2014 وزادت وتيرته باحتلال الموصل في 10 يونيو وما تبعه من تقدم لداعش في نينوى – إلى زيادة أعداد القتلى من المدنيين. وفي معظم الحالات، قامت داعش باستهداف المدنيين الغزل بشكل صريح، وخاصة المنتمين للطائفة الشيعية والأقليات الدينية وارتكبت مذابح جماعية بحقهم. فبحسب «مشروع إحصاء الوفيات في العراق»، تعرض 9742 شخصاً للقتل في عام 2013، بينما شهد عام 2014 وفاة 17073 شخصاً.[6]

ولا تتوفر أعداد الوفيات المُقسمة بحسب جنس الضحايا لمعظم تلك الوفيات حتى الآن، إلا أنه إذا ما كانت الضحايا من النساء قد شكّلن نسبة مماثلة لوفيات عام 2014، فبذلك يكون العدد التقديري للوفيات من النساء نحو 14.000 سيدة.

عوامل أخرى مرتبطة بالصراع تؤثر في أعداد الوفيات

بالإضافة إلى المدنيين الذين لقوا حتفهم نتيجة الصراع العنيف الدائر في العراق، وكما تعكسه الأرقام المذكورة، فقد توفي الكثير غيرهم متأثرين بأعمال العنف والتهجير، مثل الافتقار إلى الخدمات الأساسية الضرورية والجوع والجفاف والأمراض ونقصان الأدوية والعقاقير والمؤن الرئيسية. (تقدير أعداد الوفيات المرتبطة بجميع تلك الحالات قد ثبُت جدليته ولن يتم التطرق إليه في سياق هذا التقرير). وقد انقطعت خدمات الرعاية الصحية عن مناطق الصراع بسبب الأضرار الجسيمة التي طالت البنية التحتية وسلاسل الإمداد وأزمات الوقود ومشكلات تتعلق بصعوبة الاحتفاظ بالعاملين. فبحسب منظمة الصحة العالمية، قام أكثر من 50% من العاملين المتخصصين في قطاع الرعاية الصحية بالفرار من محافظات الأنبار وديالى ونينوى وصلاح الدين منذ يونيو 2004 [7]. وبعد إحكام سيطرتها على الموصل في شهر يونيو، قامت داعش بقطع جميع إمدادات الماء والكهرباء عن العديد من مناطق محافظة نينوى، ما اضطُر الكثير من السُكان إلى شرب مياه الآبار المُلوثة. [8] وفي بلدة "العامرلي" التركمانية، التي تمت محاصرتها من قوات داعش من 15 يونيو وحتى 31 أغسطس، لم يتسنَ لـ 10.000 من السُكان البالغ عددهم 13.000 نسمة مغادرة البلدة، وكانوا جميعهم من النساء والأطفال.[9]

وبحسب منظمة الهجرة العالمية، فقد تم تهجير نحو 1.2 مليون مواطناً عراقياً بسبب الصراع الدائر في عام 2014 فقط[10]. وتأوي المحافظات الكردية الثلاث أكبر نسبة من العائلات المُهجرة، بينما فر آخرون إلى محافظات العراق الجنوبية والوسطى. ولاتزال تلك المناطق تواجه صعوبة في التعاطي مع أزمة التهجير وتعاني العائلات المُهجرة من ظروف معيشية قاسية وسيئة. وقد فرت الكثير من العائلات هرباً من مناطق الصراع دون اصطحاب أية أمتعة أو متعلقات، ولذلك فهي تفتقر إلى المستلزمات الرئيسية والضرورية. وكما يُبين الجدول التالي، تسكن العديد من العائلات الأبنية غير المُجهزة أو المغطاة، والتي تكون غير ملائمة في فصل الشتاء وعند هطول الأمطار.

تكون النساء المُهجرات أو اللاتي يقطن مناطق الصراعات أكثر عرضة للمخاطر بسبب جنسهن، فبحسب صندوق الأمم المتحدة للسُكان، يصل عدد النساء الحوامل من النازحات إلى19.000 سيدة، ويشهد كل أسبوع 300 حالة ولادة تقريباً في محافظة دهوك وحدها[11]. كما يُعد الوصول إلى خدمات رعاية الصحة الإنجابية تحدياً جاداً بالنسبة للنساء المُهجرات، وذلك نظراً لبعد الكثير من المخيمات عن مراكز الرعاية الصحية، وحيث يتم تقديم الخدمات الطبية عن طريق فرق متنقلة يعمل بها أطباء متطوعون، مع عدم قدرتها على الوصول إلى جميع النازحين أو الأفراد المُهجرين[12]. وقد أعلنت إحدى منظمات حقوق الإنسان بأن 133 سيدة ممن تم تهجيرهن منذ أن أحكمت قوات داعش سيطرتها على نينوى قد

IDP Families by Type of Shelter

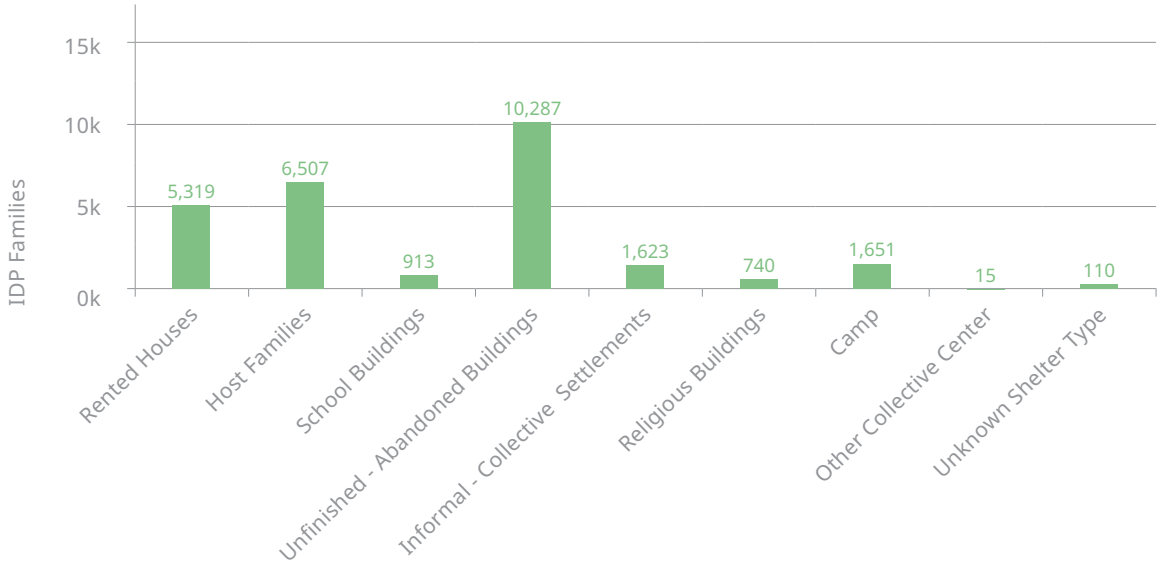

المصدر: المنظمة الدولية للهجرة

تم توليدهن في الشوارع أو بالمخيمات أو داخل الأبنية المدرسية نظراً لعدم تمكنهن من الذهاب إلى المراكز الطبية[13]. كما أعلنت منظمة أخرى حدوث العديد من حالات الإجهاض والنزيف وغيرها من المضاعفات الصحية بين النساء القاطنات بمُخيمات النازحين[14].

كما يُعد الوصول إلى خدمات الرعاية الصحية النسائية من المخاوف التي تساور السيدات اللاتي بصدد الفرار من مناطق الصراع أو اللاتي لا يزلن يقطن في مناطق تتأثر به. ففي 1 يوليو 2012 تم توليد سيدة عند نقطة تفتيش «الكيلك» بعد أن رفضت قوات البيشمرجة السماح لها بدخول إربيل والتوجه إلى إحدى المستشفيات، مما أسفر عن وفاة وليدها[15]. وفي يوم 29 يوليو أُجهضت سيدة حامل في شهرها السادس عند نقطة تفتيش خارج إربيل، واضطُرت إلى الانتظار لمدة إثنى عشر ساعة قبل أن يتم السماح لها بالدخول[16].

وبحسب استطلاع أجرته منظمة الهجرة الدولية، فقد أشارت العديد من النساء اللاتي يقطن المنطقة الوسطى بأنه وبالرغم من توافر الخدمات الطبية، إلا أن الرعاية الصحية النسائية كانت غائبة[17]. وقد كشف تقييم تم إجراؤه في مايو 2014 عن أن 96% من مواقع الرعاية الصحية التي تم تقييمها في محافظة الأنبار كانت تفتقر إلى المعدات الضرورية ووسائل الرعاية الصحية المناسبة للنساء[18].

2

عمليات الاغتيال والجرائم "الأخلاقية"

بالإضافة إلى تشكيلهن جزءاً لا يُستهان به من إجمالي الضحايا المدنيين، يتم أيضاً تنفيذ عمليات اغتيال ضد النساء عنوة بسبب جنسهن. وقد شهد العراق ما بعد الاجتياح الأمريكي زيادة في ظهور الميليشات السنية والشيعية التي سعى كل منها لفرض رؤيته السياسية والأخلاقية. وحيث أن النساء يتم النظر إليهن باعتبارهن مسؤولات عن الشرف والأخلاقيات، فقد مثلت السيطرة على أجساد النساء وسيلة مهمة مكّنت الميليشيات من فرض هيمنتها، بجانب معاقبة النساء بقسوة على «الجرائم الأخلاقية» المزعومة التي ارتكبنها، وهو الأمر الذي ساد الفترة اللاحقة للاجتياح الأمريكي.

فرض الميليشيات للشرائع الأخلاقية

منذ عام 2003 قامت الميليشيات المتعددة التي تجوب أحياء العراق بفرض قواعد الملبس التي يجب الالتزام بها في المناطق الخاضعة لسيطرتها، وذلك وفق أيديولوجياتها وتوجهاتها[19]. وقد أعلن بعض المراقبين عن استحالة سير النساء من دون حجاب في بعض مناطق بغداد، حتى أن طالبات الجامعات تعرضن لمضايقات عند بوابات جامعات بغداد والموصل والبصرة لعدم ارتدائهن الحجاب[20].

وفي عام 2007 وفي ذروة عنف الميليشيات، تم قتل 133 سيدة في البصرة لمخالفتهن المزعومة للشرائع الأخلاقية، وتم العثور على جثث معظمهن مشوهة بفعل التعذيب، ومُذيلة بتحذيرات بضرورة عدم "مخالفة التعليمات الإسلامية"[21]. ويرى سُكان المدينة أن إجمالي عدد السيدات اللاتي لقين حتفهن ذلك العام بسبب "جرائم أخلاقية" أعلى بكثير من الرقم المُعلن. وفي عام 2008 حملت جدران البصرة رسائل مفادها "قرارك بالتبرج وتخليك عن غطاء الرأس سيأتيك بالهلاك"[22]. وفي نفس العام لقيت ما بين 150-200 سيدة حتفهن في محافظة ديالى[23].

عقب انسحاب القوات الأمريكية في نهاية عام 2011، استمرت أعمال العنف على يد الجماعات المُسلحة السنية والشيعية. فبحسب بعثة الأمم المتحدة لمساعدة العراق، أبلغت منظمات حقوق الإنسان العراقية عن مقتل 60 سيدة على الأقل في عام 2013 لأسباب «أخلاقية»[24]. وفي 22 مايو 2013 قُتلت سبع سيدات وخمسة رجال في أحد بيوت الدعارة الكائنة في حي الزيونة بمدينة بغداد[25]. وفي يونيو 2013 قام مُسلحون بإطلاق النار على سبع سيدات في البصرة، ممن كانوا قد تلقين تهديدات في السابق تتهمهن بممارسة البغاء[26]، كما قُتلت ثلاث سيدات في 10 يوليو بمنزلهن بحي الزيونة في بغداد، وثلاثة سيدات أخريات في حي أور بتاريخ 18 يوليو. أما في 3 أغسطس فقد لقيت ثلاث سيدات حتفهن على يد مُسلحين مجهولين في ضاحية بوهريز في محافظة ديالى، بينما تم إطلاق النار وإرداء ثلاث سيدات أخريات في 33 أكتوبر في العاصمة بغداد. وفي 29 نوفمبر عُثر على جثث ثلاث سيدات في بغداد وقد بدت عليها آثار التعذيب. كما أنه وفي 30 نوفمبر قُتلت سيدتان وطفلان عندما اقتحم مُسلحون منزلهم في حي الدورة بمدينة بغداد[27].

كما ارتكب مُسلحون في 4 سبتمبر 2013 مذبحة ضد ستة عشر فرداً ينتمون لعائلة شيعية واحدة في اللطيفية جنوب بغداد، منهم ثماني سيدات وستة أطفال[28].

ومنذ بداية عام 2014 أدى تصاعد التهديدات على يد داعش إلى إحياء العديد من الميليشيات الشيعية المدعومة من حكومة المالكي، كشريك في محاربة تنظيم الدولة الإسلامية. وبعد المروق الجماعي لقوات الأمن العراقية في يونيو، تجلت هذه الميليشيات بوضوح، حتى أنه وبحسب إحدى ناشطات حقوق المرأة، تم تأسيس ما لا يقل عن إثنى عشر ميليشيا جديدة[29]. وقد شهدت عدة مناطق، وخاصة العاصمة بغداد، حوادث عنف تستهدف السيدات عنوة، حيث لقيت سبع سيدات – اتُهمن بممارسة البغاء – حتفهن في 7 يناير 2014، وذلك في حي الزيونة شرقي بغداد، بالإضافة إلى خمسة رجال[30]. وفي مطلع يونيو 2014، أُعلن عن اقتحام مُسلحين لمطعم في بغداد، مُستهدفين النادلات من النساء، اللاتي تم إطلاق النار عليهن الواحدة تلو الأخرى[31]. وفي 13 يوليو 2014 عُثر على ثماني عشرة سيدة وخمسة رجال مقتولين داخل شقتين في حي الزيونة[32]، وقد ساد اعتقاد بأن الميليشيات الشيعية كانت وراء قتل السيدات اللاتي كُن متهمات بممارسة البغاء، بالرغم من عدم ملاحقة الجناة. وعندما أحكمت داعش سيطرتها على مدينة الموصل في يونيو 2014، فرضت سريعاً شرائعها الأخلاقية، حيث أصدرت مجموعة من القواعد التي استوجب على سُكان المدينة اتباعها، مع توعد المخالفين بعقوبات قاسية. هذا وتستهدف الكثير من تلك القواعد السيدات على وجه الخصوص، مثل إلزامية ارتـداء الحجاب ومنع السيدات من ارتداء الحلى الذهبية ومنعهن من الخروج من منازلهم إلا بصحبة قريب من الذكور[33]. كما أُعلن أيضاً عن حظر داعش على النساء ارتداء الملابس "الغربية" مثل السراويل.

وقد نشرت الجماعة المُسلحة نقاط تفتيش في مختلف أنحاء المدينة لضمان التزام السُكان بتلك القواعد. وقد أعلنت إحـدى وكـالات الأنباء الأسيرية عن أن رجلاً تعرض للتهديد بالقتل عند إحدى نقاط التفتيش إذا لم يقم بإلزام زوجته بارتداء الحجاب[34]. وفي 21 أغسطس، بُلّغ عن تعرض سيدتين للضرب بالعصا لعدم ارتدائهما الحجاب في سوق المدينة[35]، بالإضافة إلى تعرض آباء وإخوة فتيات خرجن دون ارتداء النقاب للجلد في بعض طرقات وجسور المدينة[36]. وفي المستشفيات والجهات الحكومية، التي تُعد من الوجهات القليلة التي لازالت تسمح بعمل السيدات، يقوم مفتشو داعش بالمرور للتأكد من التزام الموظفين بقواعد الملبس التي تستوجب على النساء ارتـداء النقاب والقفازات[37]. وقد اشتكت بعض الطبيبات من أن هذه القيود المفروضة عليهن تمنعهن من أداء عملهن بالشكل المطلوب.

كما أسست داعش المحاكم الشرعية الخاصة بها في المدينة، حيث قامت بإدانة عدد من السيدات وحكمت عليهن بالإعدام عقاباً على ارتكابهن المزعوم لبعض المخالفات الأخلاقية. فعلى سبيل المثال، عوقبت

إحدى السيدات المتهمات بالبغاء في 21 أغسطس بقطع الرأس[38]، كما قامت داعش بإعدام ثلاث سيدات أخريات في 5 سبتمبر وسيدتان آخرتان في 9 سبتمبر لأسباب غير واضحة[39].

كما وردت تقارير من محافظة الأنبار تفيد بقتل نساء على يد مقاتلي داعش، بالرغم من عدم التأكد من صحة بعضها. ففي 16 ديسمبر أصدرت وزارة حقوق الإنسان العراقية بياناً أكّدت فيه على إعدام داعش لـ 150 سيدة في الفلوجة بسبب رفضهن الزواج من مقاتلي داعش. وقد تم دفن الضحايا، بمن فيهن نساء حوامل، في مقابر جماعية[40].

اغتيال السياسيات والصحفيات والمهنيات

كما تم أيضاً استهداف النساء المهنيات في شتى أنحاء العراق بسبب مشاركتهن في المجال العام، سواء من خلال عملهن كمحاميات أو طبيبات أو صحفيات أو سياسيات أو ناشطات. فخلال الفترة اللاحقة للاجتياح الأمريكي، أصبح من الخطر ممارسة السيدات لأدوار خارج النطاق المنزلي، وهو الأمر الذي يختلف جذرياً عن وضع العراق في الثمانينيات، حيث شكّلت النساء حينئذٍ نسبة 46% من المدرسين و 29% من الأطباء و 46% من أطباء الأسنان و 70% من الصيادلة[41]. وقد وثق مُلتقى الصحفيات العراقيات 28 حادثة اغتيال بحق الصحفيات بين عامي 2003 و 2013 [42]. هذا بالإضافة إلى تعرض العديد من الصحفيات الأخريات إلى الاعتداء أو التهديد أو الانتهاك أو التهجير.

وفي 22 يوليو قُتلت مُرشحة برلمانية في منزلها بقرية السديرات في محافظة نينوى على يد أعضاء في جماعة داعش[43]، وفي اليوم التالي، اقتحمت داعش منزل إحدى المرشحات للبرلمان في الانتخابات الأخيرة لمجلس بلدية نينوى وأردتها قتيلة وقامت بخطف زوجها[44]. كما أنه وفي نفس اليوم، اختطفت داعش مرشحة للبرلمان من منزلها في سومر، شرقي الموصل[45]. وفي 13 أغسطس، قُتلت الطبيبة غادة شفيق عندما قام مقاتلو داعش بمحاولة سحبها من منزلها الواقع جنوبي الموصل[46]، وكانت قد شاركت من قبل في إضراب ضد أعراف الملبس المفروضة من قبل داعش بالمشافي[47]. وفي 20 أغسطس تم اغتيال المحامية نجلاء العمري – والتي كانت أيضاً مرشحة في الانتخابات البرلمانية[48]. كما قامت داعش باختطاف المحامية الحقوقية سميرة صالح علي النُعيمي وتعذيبها لمدة خمسة أيام، قبل إعدامها علناً في الموصل في 22 سبتمبر[49]، حيث كانت قد انتقدت داعش لتدميرها المواقع الدينية عبر شبكات التواصل الاجتماعي. وفي 30 سبتمبر قُتلت نائبة المُدعي العام ابتهال الحيالي[51]، وكانت أيضاً مرشحة في الانتخابات الأخيرة، حيث أعادت داعش جثتها لذويها ومنعتهم من إجراء جنازة لها[52].

وفي 6 أكتوبر اغتالت داعش إيمان محمد يونس السلمان – وهي نائبة تركمانية سابقة في البرلمان عن محافظة نينوى – وألقت بجثتها في أحد الآبار القريبة من تل عفر[52]. كانت سلمان ناشطة حقوقية وصحفية وكذلك أول امرأة منتخبة في البرلمان عن دائرتها. كما قامت داعش في 8 أكتوبر بقتل ثماني سيدات في وسط الموصل دون إبداء أية أسباب، كان منهن طبيبتان هما ماجدة الصبحان ولمياء إسماعيل[53]. وفي 25 نوفمبر أعدمت داعش مرشحتين آخرتين من آخر انتخابات برلمانية هما ابتسام علي جرجيس وميران غازي[54].

3

عمليات الخطف

تمت ممارسة عمليات خطف السيدات والرجال على حدٍ سواء على نطاق واسع، وذلك منذ اندلاع الصراع في العراق، بما فيها الاختفاءات القسرية والخطف مقابل فدية والخطف بهدف الإتجار (طالع الباب الخامس). وحتى في حالة إطلاق سراح الضحية، فغالباً ما يترتب عن الخطف عواقب وخيمة، وخاصةً بالنسبة للنساء. فالمخاوف المرتبطة بشرف العائلة ستُحتم وصم السيدات والفتيات المخطوفات مدى الحياة في أفضل الظروف، وقد يتعرضن للقتل على أيدي أُسرهم في أحلكها، حيث أنه كثيراً ما سيُفترض بأن السيدة التي تم اختطافها قد تم أيضاً الاعتداء عليها جنسياً، بغض النظر عما إذا كان ذلك قد حدث بالفعل.

وقد سجلت وزارة الداخلية العراقية 732 حالة اختطاف بين عامي 2003 و 2006، بالإضافة إلى 197 حالةً في عام 2009 فقط[55]. ومن المرجح أن تكون الأعداد أكبر بكثير، حيث تمتنع العديد من العائلات عن الإبلاغ عن اختطاف بناتهن.

وفي مثال حديث، وتحديداً في سبتمبر 2014، قام أعضاء ينتمون إلى ميليشيا "عصائب أهل الحق" الشيعية بخطف سارة حامد نيران – زوجة نائب رئيس الوزراء روز نوري شاوايس من مدينة البصرة، مطالبين بفدية قدرها1.66 مليون دولار أمريكي. إلا أنها تمكنت من الفرار عبر نافذة عقب نقلها إلى بغداد، مما أسفر عن تبادل لإطلاق النار ما بين الشرطة وأعضاء الميليشيا[56].

وقد قامت داعش بعمليات خطف على نطاق واسع خلال عام 2014، وذلك كوسيلة لإحكام سيطرتها على الأهالي ونشر الرهبة والرعب وتأمين زوجات لمقاتليها. وفي 28 يونيو قامت داعش بخطف راهبتين كالدانيتين هما الأخت ميسكينتاه والأخت عطور جوزيف من إحدى دور الأيتام في الموصل، بالإضافة إلى فتاتين هما هالة سليمة وسارة خوشابة، وصبي هو أرام صباح. تم احتجازهم

جميعاً في سجن بادوش لأكثر من أسبوعين قبل إطلاق سراحهما[57]. وفي 20 يوليو تم اختطاف سبع سيدات من ضاحية الجمصة بالموصل عندما قامت قوات داعش باقتحام منازلهن[58].

وعلى مدار شهر يونيو، ذبحت داعش الرجال وخطفت النساء من قرى الشبك والتركمان، بما فيها قباء وشريخان في تلكيف وقرية الشمسيات المتاخمة لنمرود[59]. كما أنه وفي 3 يوليو 2014 تم اختطاف سيدة تُعرف باسم "أم سمير" من قرية كوكجالي، قبل أن يتم العثور عليها مقتولة ومفصولة الـرأس[60]. وفـي نفس اليوم، قامت داعش باختطاف ثلاث سيدات وستة وثلاثين رجلاً من قرية غمركان وقادوهم إلى جهة غير معلومة[61]. وقد تمت مهاجمة ثلاثة منازل لطائفة الشبك في حي الجزائر بمدينة الموصل، وتم أخذ جميع أفراد العائلة كرهائن، واحتجازهم ليومين، عانوا خلالها من إساءة جسدية ولفظية[62].

تصف سيدة من الشبك مكان احتجازها على يد مُسلحي داعش في الموصل:

> كان الرواق يضج بالنساء والأطفال والمُقاتلين المُقنعين الذين كانوا يتجولون وسطهم ويأمرونهم بارتداء البرقع أو الخمار الذي يُغطي الوجه بالكامل عدا العينين. قدموا لنا ثلاث وجبات بالإضافة إلى الحليب لإرضاع الأطفال وكانوا يُخبرون النساء بأنهم مُجبرون على احتجازهن في هذا المكان بحسب التعليمات والأوامر التي كانت تردِهم[63].»

أما السيدات الأزيديات فقد تم استهدافهن على الأخص من خلال عمليات الخطف واسعة النطاق، وذلك عقب اقتحام داعـش لسينجار وأجـزاء أخـرى من محافظة نينوى في مطلع شهر أغسطس، حيث تم أخذ آلاف النساء كرهائن. ويقول أحد الناشطين العاملين مع الأزيديين العائدين من الاحتجاز:

> «... أخذوا الأطفال من سن السابعة وحتى الأربعين، وكانوا مهتمين على الأخص بالنساء والفتيات. لم يكترثوا بكبار السن[64].»

وقد أصدر فريق إدارة أزمة سينجار – ويضم مجموعة من المتطوعين – قائمة تضم أسماء وتفاصيل 4351 رهينة أزيدية محتجزة لدى داعش حتى الآن، وذلك على الرغم من أن المجموعة ترى عدم اكتمال هذه القائمة، موضحين أن العدد الفعلي للرهائن الأزيديين يقترب من 7000، تُشكل النساء نصفهم. كما أصدرت منظمات أخرى تقديرات متباينة بأعداد الرهائن المحتجزين من قبل داعش، إذ صرحت إحدى المنظمات الحقوقية

بأن عدد النساء المختطفات بلغ 3070 حالة حتى نوفمبر 2014[65]، بينما صرح وزير حقوق الإنسان العراقي محمد مهدي البياتي في ديسمبر بأن عدد النساء والفتيات المختطفات لدى داعش "لا يقل عن 4000."[66]

وقد تم اختطاف هؤلاء النساء من مختلف مناطق سينجار وسهول نينوى بالتزامن مع تقدم داعش في تلك المناطق، مع استمرار هذه الحوادث بعد إحكام داعش لسيطرتها. وقد قامت داعش في 2 أغسطس باختطاف نساء من قرية ماتورات جنوبي سينجار، وشرعت في اليوم التالي، أي 3 أغسطس، بأسر 450-500 سيدة واقتادتهن إلى قلعة تل عفر، ومنها تم نقل الكثيرات منهن إلى سوريا[67]. وقد ارتكبت داعش مذبحة في كوتشو الواقعة جنوبي سينجار، وذلك يومي 15 و 16 أغسطس، حيث تم قتل مئات الرجال والأطفال وأسر ما لا يقل عن مائة سيدة[68]. كما تم اختطاف 500 سيدة وطفل من باعج و 200 آخرين من تل بنات[69]. كما اختطفت داعش أيضاً سبع رهائن من قراقوش وذلك في 27 أغسطس[70].

يـروي الكثيرون من ضحايا عمليات الخطف قصصاً مشابهة، مفادها أنه بعد أسر الضحايا مباشرةً، يتم فصل أفراد الأسرة من الإناث عن الرجال، وبحسب أحد النشطاء المتواصلين مع العديد من الرهائن:

«ما تفعله داعش أولاً هو فصل الفتيات عن سائر أفراد العائلة، لأنه عند أسر الأشخاص فإنهم يأسرون العائلة بالكامل. تكون العائلة قد فرت من الجبل أو من منزلها لأنها لا تملك سيارة وبالتالي تكون مُترجلة سيراً على الأقدام. وفي اليوم الأول يقومون بفصل النساء والفتيات عن العائلة واحتجازهن في مواقع مختلفة[71].»

يتم احتجاز الرهائن في عدة مواقع، بما فيها المستشفى الجديد بتل عفر وقلعة تل عفر والمنازل الكائنة في تل عفر وميناء كيو-ويست وبلدة باعج وسجن بادوش وغيرها من الأماكن الواقعة في الموصل. وقد كان الرهائن يُنقلون باستمرار بين المواقع، وخاصةً إذا ما فطن مُحتجزيهم إلى أن موقع احتجازهم قد أصبح معروفاً لدى الأطراف الخارجية. كما تم احتجاز بعض الرهائن في منازل شيعية مهجورة استولت عليها داعش، وكان يتم احتجازهم في ظروف معيشية سيئة للغاية:

«بعد مغادرة الشيعة، تم نهب منازلهم ولم يتبق شيء بداخلها، فكانوا يضعون جميع الرهائن الأزيديين داخل تلك المنازل - بدون فرشات أو أغطية. كانت الكثير من الحيوانات قد نفقت بسبب الجوع عند مغادرة الشيعة. وقد أخبرناهم عن رائحة تلك الحيوانات ورائحة الموت المنتشرة في كل مكان والحشرات... كنا قلقين جداً من إمكانية إصابتنا بالأمراض التي عفا عليها الزمن، وذلك بسبب الحيوانات النافقة... [72]»

وقد كانت أختان أزيديتان من أوائـل الرهائن الذين تمكنوا من الفرار من داعـش، بعد أن تم أسرهما عند محاولتهما الهرب من جبل سينجار في 3 أغسطس. تروي هاتان الأختان قصتهما كالتالي:

«قاموا بنقلنا إلى شينغال ثم إلى الموصل وفصلونا عن الرجال والأطفال، ثم أخذونا من الموصل إلى باعج، حيث مكثنا لمدة 15 يوماً قبل أن يتم نقلنا إلى قرية الرمبوسي التي بقينا فيها لـ 9 أيام. كنا ثلاث فتيات في منزل واحد وأتوا لنا بالطعام. لاحظنا أن الحارس كان يذهب في سبات عميق ليلاً، فقمنا بسرقة هاتفه المتنقل وسلاحه وكسر الباب، وفررنا إلى الجبل بقلوب يملؤها الأمل في الساعة 11 ليلاً. لمحتنا إحدى دوريات داعش بعد مسافة وأطلقت علينا النيران وداهمتنا، علماً بأننا كنا نركض حفاة القدمين. لم يتمكنوا من القبض علينا بسبب الأراضي الوعرة وقد أنقذنا الله وتمكننا من بلوغ حدود الجبل[73].»

كما تم اقتياد أعـداد كبيرة من الرهائن عبر الحدود إلى سوريا. وتصف فتاة أزيدية تبلغ الـ 20 من العمر تم اختطافها من قرية كوتشو تجربتها فتقول:

«جُمعنا في مدرسة كوتشو يوم الجمعة 15 أغسطس وقاموا بقتل الرجال وأخذونا إلى تل عفر ثم إلى قزل قيو، وهي قرية شيعية جنوبي تل عفر. وفي أحد الأيام،

اصطحبوا مجموعة من الفتيات إلى الرقة في سوريا وكنت أنا مع أخواتي وقريباتي. جاء بي أحد الرجال وكان قد تم فصلي عن أخواتي، ثم احتجزني في سجن تحت الأرض... رأيت هناك ست فتيات أزيديات و 15 فتاة مسلمة، جميعهن في غرفة واحدة. كان عددنا الإجمالي 22 فتاة. تم احتجاز هؤلاء الفتيات لعدم اتباعهن التعاليم الإسلامية وتم إعطاؤهن دروساً وحصصاً دينية. حتى أنه تم إطلاق سراح إحدى السيدات بعد أن تعهدت بالالتزام بالتعاليم الإسلامية[74]."

أحضرت الفتاة في نهاية الأمر بواسطة أحد الرجال وأُخذت إلى بيت عائلته، حيث تمكنت من الهرب. وقد قام عم الفتاة بالتفاوض مع إحدى العائلات السورية لنقلها عبر الحدود إلى تركيا مقابل 5000 دولار، ومن هناك، أكملت رحلتها إلى كردستان العراق.

وبحسب أحد الناشطين، لاتزال نحو 100 امرأة شيعية قيد الأسر، بينما يُقدر ناشط آخر العدد بما لا يقل عن 300، معظمهن من الأقلية التركمانية. وبحسب مؤسسة الإغاثة التركمانية، فإن داعش تحتجز 250 سيدة وفتاة من التركمان، بالإضافة إلى 160 سيدة من تل عفر وأعداد أقل من ذلك من المناطق الأخرى[75].

وبينما صرحت العديد من السيدات بحسن المعاملة أثناء احتجازهن، فقد تم بيع الكثيرات في سوق الرقيق أو إجبارهن على الزواج من مقاتلي داعش، ومن ثمة التعرض للانتهاكات مثل الاغتصاب والإساءة الجسدية واللفظية والحرمان من المستلزمات الضرورية ومختلف أشكال التعذيب. ونُفرد الباب التالي من هذا التقرير لمناقشة بعض تلك الانتهاكات بالتفصيل.

لم تكن أماكن احتجاز الكثيرات معروفة، ولكن يدعي بعض الناشطين أن الحكومة لا تبذل جهوداً جادة لتحريرهن، وبحسب أحد هؤلاء الناشطين:

«الشيء الوحيد الذي يفعله كردستان للأزيديين هو دفع الأموال لتحرير النساء، حتى أنهم لم يقوموا بعقد جلسة استماع واحدة في البرلمان، بينما آلاف الأزيديات مختطفات، وهذا هو الحال أيضاً بالنسبة للبرلمان العراقي... لم تدفع الحكومة العراقية ولو سنتاً واحداً ولم تقم حتى بعرض دفع أي شيء في مقابل إطلاق سراح الرهائن الأزيديين. لم تتخذ الحكومة العراقية خطوة واحدة في هذا الشأن ولا تقدم أي شيء للأزيديين. [76]»

وقد نجحت 300 محتجزة في الفرار حتى ديسمبر 2014، عبر عدة طرق، حيث تم شراء بعضهن بواسطة زعماء القبائل الذين سلموهن لعائلاتهن، بينما تم تسليم الأخريات إلى أسرهن من خلال وسطاء[77]. كما وفرت الحكومة الكردستانية أيضاً بعد الأموال لتسهيل استرداد الرهائن. أما باقي المحتجزات فلاتزلن مختفيات.

4

الاغتصاب والاعتداء الجنسي

يصعب الاطلاع على إحصائيات دقيقة متعلقة بالاعتداءات الجنسية في أي سياق، ولكن هذا الموضوع يتسم بحساسية خاصة في العراق، حيث تحول الأفكار والمعتقدات والموروثات القديمة عن الشرف دون إبلاغ الغالبية العظمى من الضحايا عن تلك الوقائع، وبالأخص تمتنع عن الإفصاح عنها لعائلاتهن. عُرف عن الأسر العراقية اتخاذها إجراءات تأديبية ضد نساء العائلة اللاتي يتعرضن للاعتداءات الجنسية، أو المبادرة بالتفاوض مع المغتصب من أجل الزواج بالضحية، وهو الحل الذي يُعفي المعتدي من العقوبة بحسب قانون العقوبات العراقي[78].

الشرطة وقوات الأمن والميليشات

سجلت وزارة الداخلية أكثر من 200 حادثة اغتصاب في عام 2009[79]. إلا أن الإحصائيات المتاحة عن تلك الحالات تُمثل نسبة ضئيلة فقط من الأرقام الفعلية. فبحسب المسح المتكامل للأوضاع الاجتماعية والصحية للمرأة العراقية، تشعر 2.8% فقط من السيدات بالارتياح في الإبلاغ عن حوادث العنف القائمة على التمييز الجنسي. وبسؤالهن عن الأسباب التي تدعوهن لعدم التوجه إلى الشرطة، صرحت 51.4% منهن بالخوف من التسبب في فضيحة كسبب رئيسي، بينما رأت 30.8% منهن بأن الشرطة لن تتمكن من حل المشكلة، وقالت 16.9% منهن بأن الشرطة قد تستغل الموقف[80].

كما يُعرف بكون بعض أفراد الشرطة متورطين في حوادث العنف القائم على التمييز الجنسي، حيث يتم استخدام الاعتداءات الجنسية خلال عمليات الاستجواب كوسيلة للحصول على الاعترافات، بالإضافة إلى كونه أمراً مُستشرياً داخل السجون. فبحسب تقرير صادر عن هيومان رايتس ووتش، تقوم بعض السجون بإجراء اختبار حمل قبل حجز النساء، وذلك نظراً للاحتمالية الكبيرة لتعرضهن للاغتصاب قبل وصولهن إلى السجن[81]. كما أن

التهديد باغتصاب نساء من العائلة أو الاغتصاب الفعلي لهن يُستخدم أيضاً كوسيلة من وسائل تعذيب المعتقلين من الذكور. فالكثير من النساء اللاتي لم يستطعن الإدلاء بمعلومات عن أماكن اختباء أزواجهن أو آبائهن أو إخوانهن قد تم اعتقالهن أيضاً وتعريضهن لإساءة جسدية وجنسية بذريعة "تسترهن" على الأعمال الإرهابية[82].

هذا وتجدر الإشارة إلى أن أفراد الجيش العراقي مُذنبون أيضاً بسبب ارتكابهم حوادث اغتصاب، ففي 16 أغسطس 2012 قام جندي خارج الخدمة يُدعى أكرم المياحي بخطف واغتصاب الطفلة بنين حيدر ذات الأربعة أعوام قبل ضربها حتى الموت بحجر في الزبير، بالقرب من البصرة. وفي ديسمبر 2012 أقدم ضابط عسكري باغتصاب فتاة قاصر على مشارف مدينة الموصل[83]. وقد أدت حوادث أخرى ارتُكبت في حق الضحايا من الأطفال إلى التشكيك في نجاح الشرطة في منع حوادث العنف الجنسي. ففي 11 أكتوبر 2012 تعرضت الطفلة عبير علي البالغة من العمر خمس سنوات للاغتصاب على يد عدة أشخاص قبل أن يتم ضربها على رأسها وخنقها، بالقرب من مدينة البصرة[84]. وفي 27 فبراير 2013 أقدم ثلاثة أشخاص على اغتصاب سماح علي ذات السبع سنوات بالقرب من مركز للشرطة في وشش، غربي بغداد[85].

وقد عُرف عن جميع الميليشيات المتصارعة استخدامها للعنف الجنسي كوسيلة للسيطرة على معارضيها وإذلالهم وإهانتهم. وفي أوج أحداث العنف الطائفية، أعلنت بعض المنظمات عن ارتكاب الميليشيات السنية والشيعية لأعمال انتقامية ضد بعضها البعض باغتصاب السيدات المنتميات للطائفة الأخرى[86]. ومع زيادة وتيرة نشاط تلك الميليشيات مجدداً، توجد مخاوف حول عواقب هذا الأمر على النساء:

> عند ذهاب الميليشات الشيعية المدعومة من الحكومة إلى مدن العراق الغربية مثل سامراء وغيرها، فإنها لا تجد صعوبة أبداً - بل تجد الأمر جزءاً من عملها - في إذلال الأهالي السنة هناك، واعتقال الشباب. ولن أندهش البتة لو أظهرت التقارير الصادرة إخضاعهم النساء للعنف الجنسي[87].

وبحسب هيئة الأمم المتحدة للمرأة، فقد تزايدت وتيرة العنف الجنسي في كل من نينوى والنجف وكربلاء[88]. ففي 10 سبتمبر 2014 اقتحمت الميليشيات الشيعية الموالية للحكومة منزلاً في محافظة بابل واغتصبوا أماً لطفلين في الـ 20 من عمرها. وكان قد تم اغتصاب ست نساء قبل ذلك في نفس المحافظة عندما قامت ميليشيات سرايا

السلام وعصائب أهل الحق وبدر بمحاصرة المنطقة كجزء من حملتها العسكرية ضد داعش[89].

انتهاكات ارتكبها مقاتلو الدولة الإسلامية

أدى اجتياح داعش للموصل في 10 يونيو 2014 إلى كتابة فصل مأسوي جديد من فصول العنف الجنسي في العراق. فخلال الأسابيع القليلة الأولى من احتلال داعش للموصل، أعلن ناشطون في مجال حقوق المرأة عن قيام مقاتليها باغتصاب 18 سيدة، مما أدى إلى انتحار أربعة منهن وكذلك شقيق أحد النساء[90]. هذا وتزعم وزارة حقوق الإنسان العراقية بامتلاكها أدلة وبراهين تُدلل على حدوث حالات اغتصاب أكثر من ذلك، ولكن يتم التكتم على العديد منها بسبب الطبيعة المحافظة لمدينة الموصل[91]. كما صدرت تقارير أيضاً عن قيام مقاتلي داعش بالاعتداء جسدياً على مسيحيي الموصل عند نقاط التفتيش، أثناء محاولتهم مغادرة المدينة[92].

وعندما قامت قوات داعش باقتحام قرية "بشير" التركمانية في مطلع يونيو، أقدموا على خطف تسع نساء، قبل أن يغتصبوهن ويقتلوهن، ويُعلقن أطرافهن المبتورة على أعمدة الطرقات[93]. كما اقترفوا جريمة اغتصاب جماعية بحق فتاة تبلغ الـ 12 من العمر وقاموا بتعليق جثتها أعلى أحد الأعمدة الكهربائية. وعند محاولة بعض الأهالي إحضار الجثمان ليلاً، تم قنص وإرداء خمسة عشر شخصاً[94]. ومع إحكام داعش سيطرتها على القرى التركمانية المحيطة بتوز خورماتو في يوم 18 يونيو، أقدم مقاتلوها على اغتصاب الضحايا في مجموعات والتقاط صور لتلك الجرائم[95].

وقد وجدت قوات البيشمرجة الكردية، عند استعادتها سد الموصل من داعش في شهر أغسطس – امرأتين مُجردتين من ملابسهما ومُكبلتين، كانتا قد تعرضتا للاغتصاب المتكرر[96]. وفي بيان تم الإعلان عنه في 23 أغسطس، زعمت شبكة النساء العراقيات بأن النساء المحتجزات في سجن بـادوش بالموصل يتعرضن "للتعذيب والضرب والجلد والمضايقات الجنسية[97]".

وبالإضافة إلى تلك الاعتـداءات، فقد شرّعت داعش تجارة الرقيق على نطاق غير مسبوق، حيث تم إجبار أعداد غير معروفة من النساء والفتيات المختطفات من قبل داعش على الزواج من المُقاتلين تحت ما يُسمى بـ»جهاد النكاح»، أو بيعهم كـ»ملك يمين». وقد أدانت العديد من المنظمات الدولية هذه الممارسات، وصنفتها بكونها جـرائـم حـرب ضـد الإنسانية. وبحسب أحد الناشطين:

> هذه الوسيلة تُعد من أسلحة الحرب والقتال. فهم يعرفون كيف يُمكنهم إيذاء الناس ويُمكنهم أيضاً إيذاء الحكومة من خلال هذا النوع من أنواع الحرب النفسية. فهذا سلاح، وقد سبق استخدامه في البوسنة وبنجلاديش وفي العديد من الدول الأخرى. ولذلك، فإن الغرض منه هو تدمير الناس. ويُمكنهم أيضاً إضعاف الناس. والآن، فالناس خائفون. فعلى سبيل المثال ومنذ شهرين، عندما أعلنوا مجيء داعش، أردنا جميعاً إخلاء مدننا، وإحضار عائلاتنا إلى مكان آمن على الأقل، بسبب الطريقة التي يأخذون بها الفتيات والسيدات، والأخبار الواردة عن اغتصابهن. هذا الأمر أخافنا جميعاً.

وبحسب ناشطٍ آخر، فإن هذه الممارسات تذهب أبعد بكثير من كونها مجرد تكتيك للحرب.

> يلجأ مقاتلو داعش إلى استخدام أساليب كانت تُمارس منذ 1200 عام تقريباً، وقد أعلنوا عن ذلك صراحةً، أن الإسلام يسمح بالعبودية وبسبي النساء من القبائل الأخرى. ولذلك، فإن هذا الأمر بالنسبة لهم لا يقتصر فقط على الانتقام من أعدائهم، ولا يُعد فقط أسلوب حرب وقتال، بقدر ما يمنح المصداقية لممارسة الاستعباد ضد الأعداء.

وفي شهر نوفمبر 2014 تم تعميم منشور زُعم قيام «قسم البحوث والفتوى» بداعش بطباعته تحت عنوان

«أسئلة وأجوبة عن أخذ الأسرى والعبيد»، وذلك عبر قنوات التواصل الاجتماعي المؤيدة لداعش. يُشرعن هذا الكُتيب لسبي النساء «الكافرات» كعبيد ويسمح للرجال بممارسة الجنس مع السبايا من النساء، بغض النظر عن بلوغهن من عدمه. كما ينص الكُتيب على أن «هروب العبيد من النساء أو الرجال يُعد من أكبر الكبائر» ويشير إلى وجوب «معاقبة السبايا الهاربات بطريقة تردع الأخريات وتمنعهن من الفرار.» كما يصرح الكُتيب أيضاً بشراء وبيع وإهداء السبايا، حيث أنهن «مجرد ممتلكات[98].»

وبالرغم من تعذر التأكد من صحة هذا الكُتيب، إلا أن ممارسات مقاتلي داعش بحق الرهينات يتوافق مع ما هو منصوص عليه فيه، فقد ظهرت تقارير تشير إلى قيام داعش بفحص الأسيرات من أجل عزل أكثرهن جمالاً وبيعهن أو تزويجهن بالمقاتلين[99]. وبحسب بعثة الأمم المتحدة لمساعدة العراق، أخبر مقاتلو داعش السيدات المتزوجات اللاتي اعتنقن الإسلام بأن زيجاتهن السابقة باطلة وفق القانون الإسلامي، وأنه سيتوجب عليهن الـزواج من المقاتلين، بجانب غير المتزوجات ممن اعتنقن الإسلام[100]. وقد أعلنت هيومان رايتس ووتش أن مقاتلي داعش قد عقدوا زيجات جماعية ما بين النساء الأزيديات المختطفات وبين المقاتلين[101]. كما أعلنت منظمة أخرى لحقوق الإنسان عن تعرض العديد من الرهينات إلى اغتصاب جماعي، حيث صرحت إحدى الناجيات بأنها كانت قد اغتُصبت أكثر من ثلاثين مرة[102].

وقد صرحت إحدى المنظمات الأزيدية لحقوق الإنسان - والتي ظلت على اتصال مستمر بالرهينات المحتجزات لدى داعش منذ شهر أغسطس - إلى مشروع سيسفاير بأن العديد من النساء اللاتي تم التحدث معهن عبر الهاتف ذكرن تعرضهن للاغتصاب والاعتداء الجنسي والزواج القسري:

> «بالحديث مع إحدى المحتجزات، قالت بأن النساء يتم اغتصابهن في الغرفة المجاورة. يتم اغتصابهن وأنا أجلس هنا وأسمع صراخهن، حيث يقوم مقاتلو داعش باغتصابهن واحدة تلو الأخرى. عند التحدث مع بعض المحتجزات في تل عفر، أخبرنني بأن داعش تأخذ النساء وحدثوني عن الفظائع التي يتم ارتكابها، مثل وهب إحدى الفتيات، وكانت تبلغ من العمر ثلاثة عشر عاماً فقط إلى أحد المقاتلين... وكانت تتحدث مع أمها في الأسر وأخبرتها بأنها قد تعرضت للاغتصاب.»

وفي 9 أغسطس صرحت إحـدى النساء المحتجزات في سجن بادوش لنفس المنظمة بأنه قد تم أخذ سبع سيدات من الغرفة ليلاً قبل أن تعُدن بآثار اعتداء جنسي على أجسادهن. وفي 14 أغسطس أعلنت إحدى الفتيات المحتجزات في باعج بأن داعش أجبرت جميع الفتيات على الاستحمام، بعد إعلامهن بأن رجالاً عرب سيحضرون لأخذهن، وقد أقدمت فتاتان على الانتحار أثناء الاستحمام هرباً من المصير الذي كان ينتظرهما. وفي 20 أغسطس ادعت فتاة محتجزة في الموصل تبلغ من العمر 18 عاماً أنه يتم احتجاز 300 فتاة في نفس الحي، مع وضع كل 2-3 فتيات داخـل حجرة واحـدة. وكان مقاتلو داعش يطلبون من الفتيات الاستحمام قبل أن يقدموا على اغتصابهن يومياً، حتى أن العديد من الرهينات توسلن بأن تقوم قوات التحالف بضرب مواقعهن جواً، حيث أكدن على تفضيلهن الموت على أن يتم اغتصابهن من قبل داعش.

وقد قدمت منظمة حقوقية أزيدية أخرى شهادات تم جمعها من الفتيات اللاتي كُن قد فررن من أيدي داعش ويعشن الآن في دهوك. ومن بين تلك الشهادات، شهادة فتاة أزيدية تبلغ من العمر 17 عاماً من تل عفر، أعلنت أنها تعرضت لمختلف أشكال التعذيب الجسدي والجنسي أثناء احتجازها:

> تم القبض على «س» في ليلة 3 أغسطس بعد أن علقت مع العديد من العائلات الأخرى في سفوح الجبل، وتم احتجازها في باعج لمدة ثلاثة أيام قبل نقلها إلى تل عفر. وبعد أسبوع، طالبها خاطفوها بإشهار إسلامها وقبول الزواج من رجل في السبعين من عرفه في تل عفر. وعندما رفضت، قاموا باغتصابها أكثر من مرة تحت

التعذيب، قبل أن يأخذوها إلى الفالوجة بعد ثلاثة أيام، حيث مكثت لمدة 35 يوماً. وهناك، تعرضت لمختلف أساليب التعذيب النفسي والجسدي وتم اغتصابها عشرات المرات قبل أن تتمكن من الهرب عبر النافذة وطلب المساعدة في قرية مجاورة. تعيش الآن في دهوك مع أحد أقربائها وتعاني من صدمة جسدية ونفسية، وكذلك من كسر في المعصم وخلع في الكتف نتيجة للتعذيب[103].

أما بعض الفتيات والنساء الأزيديات اللاتي تمكن من الهرب من قبضة داعش فقد صرحن بأنه قد تم نقلهن إلى سوريا ليتم بيعهن للمقاتلين هناك:

«تم القبض على «ن» في ليلة 3 أغسطس مع عدد من العائلات الأخرى، وبعد انتقالها ما بين سينجار وتل عفر وسجن بادوش بالموصل، أُخذت إلى منبيج في سوريا بصحبة 350 فتاة أخرى. وهناك، تم عرضهن وبيعهن في الشوارع أمام المارة، كما لو كُن في سوق الدجاج. وكان يتم تهديدهن بالموت ليلاً بواسطة الميليشيات واغتصابهن بشكلٍ متكرر برغم توسلاتهن وصراخهن. وقد حاولت «ن» الانتحار أكثر من مرة ولكنها لم تنجح. وكان يتم تعذيب أي فتاة تحاول الانتحار أو الهرب بالأسلاك الكهربائية. كما أن المقاتلين وضعوا لهن المواد المخدرة في الطعام واستغلوهن جنسياً. وقد تم بيع العديد من الفتيات إلى مقاتلين من سوريا والسعودية وقطر والشيشان وأفغانستان.»

تمكنت «س» أخيراً من الهرب وطلب المساعدة من عائلة، قامت بإخفائها في زي عربي، قبل تسهيل مرورها إلى كردستان العراق.

كما شهدت أيضاً فتاة تبلغ من العمر 15 عاماً من تل قُصب باقتيادها إلى سوريا ليتم بيعها هناك:

«تم القبض على «د» وعائلتها في ليلة 3 أغسطس بينما كانوا يحاولون الوصول إلى الجبل. وبعد أسبوع، قام المقاتلون بفصل الرجال عن السيدات ونقلوا «د» بصحبة فتيات أخريات إلى فندق بالموصل، حيث مكثن لمدة 70 يوماً. وخلال هذه الفترة، تعرضت «د» للتهديد والتعذيب والاغتصاب على يد عدد من المقاتلين، معظمهم من الأجانب، مما سبب لها انهياراً عصبياً وفقدان للوعي من وقتٍ لآخر. تم نقل الفتيات إلى الرقة في سوريا وبيعهن لمقاتلين أجانب، حيث قام أحد المقاتلين من الحسكة بشراء «د» واصطحبها لتعيش في منزله مع عائلته، التي قامت بالإساءة إليها جسدياً ولفظياً[104].»

تمكن والد الفتاة أخيراً من تأمين إطلاق سراحها، وذلك بعد أن دفع للمهربين مبلغاً وقدره 20.000 دولار ليتم اصطحابها إلى حدود كردستان العراق. ولا يزال سبعة أفراد من عائلتها رهن الاحتجاز لدى داعش. وقد صرحت الكثير من الفتيات بأنه كانت تتم مبادلتهن باستمرار بين مقاتلي داعش، وإلى تعرضهن للاغتصاب مرات عدة. وبحسب أحد الأعضاء السابقين في البرلمان الأزيدي ويعمل حالياً كناشط حقوقي مع الفتيات ممن فررن من الاحتجاز:

«تعرضت فتاة تبلغ من العمر 14 عاماً للاغتصاب على يد أول من أخذها، وبعد 10 أيام تقريباً أعطاها إلى مقاتل آخر، حيث اغتصبها هو أيضاً. ثم نُقلت إلى شخص ثالث واستمر هذا الوضع لمدة 30 وماً، بحيث كان يتم نقلها إلى شخص مختلف كل 10 أيام[105].»

وقد صرح أحد الناشطين الذين كانوا على اتصال بالنساء المحتجزات إلى مشروع سيسفاير بأنه إذا ما قامت إحدى الرهينات بالهرب، فإنه كان يتم معاقبة النساء الأخريات بشتى الطرق، إما بمنع الطعام عنهن أو بالإهانة اللفظية أو بالاعتداءات الجسدية. كما كان يتم ضرب المحتجزات لأسباب أخرى:

تتعرض الكثير من النساء للضرب، وقد تحدثت إلى أم كانت في إحدى القرى (لن يتم الإفصاح عن اسمها) في تل عفر. أخبرتني بأنهم كانوا يضربون طفلين من أطفالها أمام عينيها، مما أجبرها إلى إشهار إسلامها وقبول الزواج من أحد مقاتلي داعش[106].

Over 3 million people are internally displaced in Iraq, leaving many girls to grow up in a precarious situation.

Photo:
A displaced girl from Sinjar who fled the ISIS advance with her family, December 2014, Ninewa, Iraq. © Mark Lattimer/Ceasefire

ويُصرح ناشط آخر قائلاً:

«آخر الفارات من الموصل كانت حاملاً في شهرها السابع، كان قد اشتراها أحد الأشخاص وكان يعمل طبيباً. ظهرت بعض علامات الاعتداء الجسدي عليها لأنها قاومت الاغتصاب وأرادت الهرب، ولذلك قاموا بضربها... [107]»

وقد أعلن أحد الأطباء العاملين في مستشفى بباعج، حيث كان يتم نقل العديد من الرهائن الأزيديين، أنه قابل فتيات حاولن الانتحار عن طريق تناول البنزين، هرباً من أقدارهن[108].

الأشخاص المُهجرون ومخيمات اللاجئين

تواجه السيدات اللاتي تمكنن من الفرار من قبضة داعش ظروفاً صعبة للغاية، فبعد كونهن ضحايا للزواج القسري والاغتصاب وغيرها من الانتهاكات، تخرج هؤلاء النساء باتجاه المحافظات الكردية، حيث تسكُن الخيام والأبنية قيد الإنشاء وغيرها من مناطق الإيواء المؤقتة، شأنهن شأن الأشخاص المُهجرين الآخرين. وبالإضافة إلى الصدمات التي تعرضن لها، تجد هؤلاء النساء والفتيات صعوبة في التعافي نفسياً بسبب تعرض أفـراد من عائلاتهم للقتل أو كونهم لايزالون محتجزن لدى داعش.

تكون العديد من النساء والفتيات العائدات بحاجة ماسة للحصول على العلاج الطبي الطارئ، بالإضافة إلى الدعم النفسي والمعنوي والاستشارات. غير أن المؤشرات تكشف عزوف السلطة عن توفير مثل تلك الخدمات. فبحسب الرابطة الأزيدية للأخوة والتضامن، لم يتم تسجيل أي من العائدات الـ 175 الذين تمت مقابلتهن في أي مؤسسة رسمية أو تقديم أي نوع من خدمات الدعم لهن بواسطة الحكومة. بل تقوم العديد من المنظمات الحقوقية وغير الحكومية التي يعمل بها متطوعون بتولي ذلك.

فاحتمالية الإصابة بالاكتئاب والاضطرابات العقلية الأخرى مرتفعة جداً بين النساء العائدات[109]، كما أنه قد تأكد وقوع عدة حالات انتحار بين النساء القاطنات في معسكرات الإيواء داخل كردستان[110]. وبحسب أحد الناشطين:

«ينقسم الموضوع إلى شقين، حيث يستوجب الشق الأول تحرير الفتيات والاعتناء بالموجودات هنا. ولكن مما نراه هنا فإنه لا يتم بذل أية جهود من أجل العناية بالعائدات[111]».

وللأسف لا تكون النساء والفتيات اللاجئات بمخيمات المُهجرين في منأى عن مخاطر العنف الجنسي، حيث أن الاستغلال الجنسي لطالما كان من أهم المخاوف المحيطة بمخيمات اللاجئين السوريين في كردستان. وفي دراسة أجرتها هيئة الأمم المتحدة للمرأة، أعربت 54% من اللاجئات السوريات عن اعتقادهن بوجود احتمالية كبيرة جداً لتعرضهن للمضايقات الجنسية في كردستان[112]. وقد أفادت بعض السيدات بأن بعض الرجال غير السوريين قد حاولوا دخول خيامهن آملين في أن يجدنهن بمفردهن أو مجردات من الملابس، بينما أقرت أخريات بأنه قد تم الضغط عليهن أو عرض الأموال عليهن في مقابل ممارسة الجنس[113]. وفي مطلع عام 2014، تم اختطاف فتاة كردية عراقية تبلغ من العمر 16 عاماً واغتصابها على يد ستة أشخاص في إربيل، مما دفع أكثر من 500 لاجئ سوري للتظاهر خارج البرلمان الكردي مطالبين بتوفير المزيد من الحماية للاجئين[114].

ومنذ اندلاع الأزمة الأخيرة، صدرت تقارير متوالية عن تعرض النساء بالمخيمات إلى المضايقة أو الاستغلال الجنسي أو الابتزاز[115]. فبحسب هيئة الأمم المتحدة للمرأة، تساهم ظروف المعيشة المختلطة بين الرجال والنساء وكذلك افتقار الأمن داخل مخيمات الإيواء إلى تعريض النساء والفتيات لمخاطر العنف القائم على التمييز الجنسي[116]. كما أن الرجال الذين يغادرون مخيمات الإيواء لتفقُد قراهم وبلداتهم يتركون أقربائهم من الإناث عرضةً للخطر. يقول أحد الناشطين في هذا الصدد:

«نعرف جميعاً أنها مشكلة دولية. ففي أي وقت يوجد هذا الكم من اللاجئين، سوف تظهر الكثير من المشكلات الاجتماعية والنفسية... جميع هؤلاء مختلطين داخل المخيمات، والتي تفتقر العديد منها إلى الأمن، ولذلك يُسمح لأي شخص بالدخول والخروج. حتى إذا كنت تنوي اختطاف طفل، على سبيل المثال، أعتقد بأن الأمر سيكون سهلاً. الطريقة التي تم تصميم المخيمات عليها ليست جيدة.» [117]

كما أنـه توجد بعض المخاوف الخاصة باحتمالية تعرض الفتيات للعنف وعـزوف عائلاتهن عنهن بعد عودتهن، وذلك بالرغم من أن رد فعل الجالية الأزيدية يبدو داعماً ومُشجعاً إجمالاً. فقد دعى الزعيم الروحي للجالية الأزيدية "بابا شيخ" لاحتواء المختطفات وعدم معاقبتهن. يقول أحد الناشطين:

«أعتقد أن الجميع يُدرك بأن هؤلاء النسوة والفتيات قد أُكرهوا على ذلك، حيث تم أسرهن ولم يذهبن طواعية. بالطبع، إنه أمر صعب بالنسبة لأي أب أن يعرف بأن ابنته ذات الـ 12 أو 11 أو 13 عاماً قد تم اغتصابها على يد هؤلاء الوحوش، بدلاً من أن يحلم بمشاهدة ابنته وهي تتزوج أو تحيا حياةً طبيعية وتُنجب الأطفال. بالطبع إنها حقيقة قاسية بالنسبة للجالية الأزيدية، ولكن توجد مكاشفة ومصارحة وأفراد الجالية يحرصون على دعم ومساندة هؤلاء الفتيات وتربطهم بهن رابطة قوية[118]»

5

الإتجار في النساء والفتيات

بالرغم من كون الإتجار في البشر ظاهرة لم يُسمع عنها سابقاً في العراق، إلا أنها قد زادت بشكل مطرد على مدى السنوات القليلة الماضية. فقد هيأ الصراع المستمر ظروفاً مواتية للمُتاجرين، مثل التهجير والأحوال الاقتصادية الصعبة وانعدام سيادة القانون.

عوامل الخطر

تكون النساء المُهجرات، وخاصةً الأرامل وربات العائلة هن الأكثر عرضة للوقوع فريسة للإتجار. فبحسب مركز مراقبة التهجير الداخلي، يوجد ما لا يقل عن 3.067.000 شخصاً مُهجراً داخلياً في العراق[119]، ويشمل هذا العدد1.967.000 شخصاً من المُهجرين بين ديسمبر 2013 و نوفمبر 2014 فقط، بالإضافة إلى 1.1 مليون لايزالون مُهجرين منذ اندلاع العنف الطائفي بين عامي 2006-2007. ولا تُعرف أعداد الأشخاص المُهجرين منذ الاجتياح الأمريكي للعراق وحتى اليوم، كما أنه يوجد 228.484 لاجئ سوري مُسجل في العراق، يقطن أغلبهم في إربيل ودهوك[120].

كانت توجد في العراق نحو 1.600.000 أرملة في مطلع عام 2014 وعدد أكبر من ربات الأسر[121]. وفي أوج العنف الطائفي، قُدر عدد الأرامل يومياً ما بين 90-100 سيدة[122]. لم تتلق 33% من الأرامل المُهجرات أي معونات إنسانية، بينما لم تحصل 76% منهن على معاش[123]. ومن المُرجح أن تكون هذه الأرقام أعلى بكثير الآن، وذلك بسبب الموجة الأخيرة من التهجير. أما الوضع الاقتصادي المُزري للأرامل فيعني دفع الكثيرات منهن إلى الإقبال على الزواج المؤقت أو الوقوع فريسة للاستغلال الجنسي.

أما فئة أخرى من فئة السيدات المُعرضات للخطر فتشمل النساء والفتيات الفارات من منازلهن للهروب من العنف المنزلي أو الزواج

القسري أو جرائم الشرف. فغالباً ما يتوجهن إلى مراكز النقل والمواصلات بحثاً عن الهرب، وفي ظل اضطرارهن، قد يقبلن مساعدة من الغرباء، مع العلم بأن المتاجرين والمُهربين يستهدفون هذه الفئة تحديداً. ففي إحدى حالات الإتجار الجنسي التي وثقها تحالف هارتلاند، قام سائقو الأجرة بجلب الفتيات الهاربات من منازلهن إلى بيوت الدعارة، حيث تم إجبارهن على ممارسة البغاء[124]. وبحسب منظمة حرية المرأة في العراق يقوم بعض المُتاجرون بملاحقة الهاربات القاصرات تحديداً بالأماكن العامة المزدحمة، مثل الأسواق[125].

وفي حالات أخرى، أقدمت العائلات على بيع بناتهن في سوق البغاء، سواء عن علم أو بغير علم، بسبب الحالة الاقتصادية السيئة. وغالباً ما تقوم العائلات بترتيب زواج بناتهن إلى رجال يكبرونهن سناً، يقومون بدورهم بدفع هؤلاء الفتيات لممارسة الدعارة عند إتمام الزواج[126]. وفي حالات أخرى، أرسلت بعض العائلات بناتهن للعمل في دول الخليج كخادمات بالمنازل، ليتم إجبارهن على العمل في تجارة الجنس عند وصولهن[127].

أما السجون، فتُعد مكاناً آخر يشهد نشاطاً للمُتاجرين، والـذيـن يقومون بدفع كفالة السيدة المحتجزة لتخرج، ومن ثمة يُجبرونها على ممارسة البغاء لرد هذا الدين[128].

أنماط الإتجار

من المستحيل إحصاء إجمالي عدد السيدات اللاتي يتم الإتجار بهن في العراق سنوياً، وذلك بسبب غياب الاهتمام الرسمي بمكافحة الإتجار ونظراً لافتقار ضباط الحدود للتدريب الذي يؤهلهم للتعرف على ممارسات الإتجار أو بـوادرهـا. ولذلك، فمن المُرجح أن تكون آلاف السيدات قد تم الاتجار بهن منذ عام 2003 [129]. وبحسب منظمة حرية المرأة في العراق، فقد تم الإتجار بـ 4000 سيدة وفتاة خلال السنوات السبع التي أعقبت الاجتياح الأمريكي للعراق[130]، بينما – وبحسب تقديرات أخرى – يتم اختطاف 150 طفلاً عراقياً سنوياً على يد عصابات متخصصة في الإتجار بالبشر[131]. وفي يوم 6 نوفمبر 2012 فقط، تم اختطاف 21 طفلاً من مختلف مناطق بغداد[132] .

قد تعزف العائلات عن الإبلاغ عن اختطاف بناتهن، وذلك للأسباب سالفة الذكر. أما أسلوب شائع يتم استخدامه من قبل المُتاجرين لإبقاء ضحاياهم في العمل بالدعارة،

فيتمثل في تصوير اغتصاب السيدات والفتيات والتهديد بعرض تلك المقاطع على عائلاتهن[133]، وهو الأمر الذي يُثنيهن عن العودة إلى أُسرهن، حيث ستسارع العائلات إلى التبرؤ من النساء اللاتي تعرضن للاغتصاب أو العاملات في الدعارة، حتى وإن كان ذلك قسرياً.

أما السيدات اللاتي يقعن فريسة للدعارة، فيتم الإتجار بهن إما محلياً أو دولياً، ومن المعتقد أن الغالبية العظمى منهن ينتهي الأمر بهن في بغداد، حيث يُجبرن على العمل ببيوت الدعارة الواقعة في ضاحيتي "البيعة" و"البطاوين"[134]. كما يتم أيضاً تهريب أعداد كبيرة من النساء من المناطق الجنوبية والوسطى بالعراق باتجاه الشمال إلى تكريت وإربيل ودهوك والسليمانية[135]. وبحسب رئيس منظمة حرية المرأة في العراق، فإن صناعة الإتجار باتت تنمو بشكل يدعو للقلق على الصعيد المحلي:

> توجد صناعة رائجة للإتجار بالبشر،...نعلم يقيناً بأنه في مدينة بغداد، نمت ما تُسمى بـ «صناعة الترفيه» بشكل كبير على مدى السنوات الخمس الماضية. تمثلت في افتتاح عشرات «النوادي الليلية» - التي هي في حقيقة الأمر بوابة لأعداد ضخمة من بيوت الدعارة - في بغداد وإربيل والسليمانية... ولا تملك الأرامل أو اليتيمات خياراً سوى الالتحاق بتلك الأماكن. والطريقة التي تُعاملن بها مهينة للغاية[136].

أما في خارج العراق فتُعد كل من سوريا والأردن والإمارات العربية المتحدة[137] الوجهات الأكثر استقبالاً للنساء المُهربات، حيث يتم اتباع أسلوب متكرر معهن يتمثل في تزويجهن بزواج "متعة" مؤقت ليتمكن من السفر عبر الحدود ومغادرة العراق. ولا يقوم المسئولون بطرح الكثير من الأسئلة حول أسباب سفر امرأة متزوجة بصحبة زوجها، ثم يقوم الزوج بتطليق زوجته عند الوصول لبلد الوجهة ويُجبرها على ممارسة البغاء، قبل العودة إلى العراق وتكرار ذات العملية من أخريات[138]. كما يستطيع المُهربون أيضاً تزويد ضحاياهم بجوازات السفر المزورة أو رشوة المسئولين للتغاضي عن العمليات التي يقومون بها[139]. وفي عام 2011 قُدرت نسبة العراقيات العاملات في بيوت الدعارة في سوريا بنحو 95%، الكثير منهن من الفتيات القُصر[140].

تُعد الدعارة من مجالات العمل المُربحة، حيث أن النساء والفتيات المُهربات إلى خارج العراق يتم بيعهن بأسعار تتراوح ما بين 10.000 – 20.000 دولار[141]، أما داخل البلاد، فغالباً ما يجني القوادون 100 دولار في كل جلسة من الفتيات العاملات بالبغاء[142]. وقد أعلنت منظمة حرية المرأة في العراق أنه في السليمانية، يدفع الزبائن 200-500 دولاراً لقضاء ليلة واحدة مع فتاة بكر[143]، وفي بعض الأحيان، يتم إجبار بعض الفتيات على إجراء عملية إعادة غشاء البكارة لكي يتم الإتجار بهن مرة أخرى كفتيات بكر[144].

وكما هو مُبين بالتفصيل في مواضع أخرى من هذا التقرير، أصبحت داعش طرفاً رئيسياً في بيع وشراء النساء والفتيات، فبحسب بعض التقارير الإعلامية، تعتمد داعش على الإتجار بالبشر كمصدر للتمويل وأيضاً لجذب المقاتلين[145]. وكما أوردت بعثة الأمم المتحدة لمساعدة العراق، فقد اسست داعش مكتباً لها في ضاحية القدس بالموصل، تقوم من خلاله ببيع النساء الأزيديات للرجال المحليين[146]، فقد تلقت إحدى المنظمات الحقوقية تقارير تفيد ببيع النساء الأزيديات بالقرب من المسجد الكبير بالموصل[147]. هذا بالإضافة إلى تقارير تُشير إلى بيع النساء في كل من الرمادي والفلوجة، وكذلك نقل أعداد كبيرة من النساء والفتيات المختطفات إلى كلٍ من الرقة والحسكة بسوريا ليتم بيعهن هناك. وأخيراً، وردت تقارير أيضاً ببيع الفتيات الأزيديات في بلدة الحول، وبيع 300 فتاة في حلب[148].

ويُشكل الإتجار الجنسي مخاوفاً متنامية بالعديد من مخيمات اللاجئين والمُهجرين في إقليم كردستان، لا سيما بين الأعداد الغفيرة للاجئين السوريين الموجودين في كردستان العراق، حيث أن افتقارهم لتراخيص عمل يُقيد قدرتهم على إيجاد عمل قانوني. وفي عام 2013 صدرت عدة تقارير تشير إلى قيام سائقي الأجرة بتسهيل الإتجار بالفتيات السوريات اللاجئات في إقليم كردستان[149].

رد الفعل الرسمي

على الرغم من إصدار قانون ضد الإتجار في عام 2012، إلا أن حكومة العراق لطالما أظهرت عدم أخذها لمشكلات الإتجار بالبشر على محمل الجد. وبحسب مؤشر العبودية العالمي، احتل العراق المركز 158 من بين 167 دولة، بسبب ضعف رد الفعل الحكومي لديه تجاه العبودية[150]. وفي عام 2013، وعلى الرغم من فتح الحكومة لعدد من التحقيقات التي طالت عدة حوادث للإتجار الجنسي، فإنها لم تُعاقب أي من المجرمين. كما أن الحكومة لم تبذل أية جهود لتحديد ضحايا الإتجار أو لإحالتهن إلى خدمات الحماية، مثل الملاجئ المخصصة لذلك[151].

ولم تُصدر حكومة إقليم كردستان أية تشريعات ضد الإتجار. فبحسب أحد الناشطين:

> «... يُعد الإتجار بالبشر من القضايا الكبرى هنا، ولكنه غير مرئي. كما أن الحكومة لا تحاول كشفه أو حلّه، حتى أننا للآن لا نملك قانوناً ضد الإتجار بالبشر.» [152]

يرى الكثير من الناشطون أن عدم تحرك الحكومة يعود إلى مستوى التواطؤ المرتفع للمسئولين في المشكلة، فالإتجار يجلب أرباحاً كبيرة ويتم إقناع الكثير من المسئولين بالتغاضي عن حالات الإتجار بسبب الرشاوي السخية التي يحصلون عليها من المُهربين[153]. كما يُعرف عن أفراد الشرطة كونهم زبائن للعاملات بالبغاء اللاتي تم إجبارهن على ممارسة هذا العمل. وفي بعض الحالات، تمت إعادة النساء الفارات من البغاء قسراً إلى بيوت الدعارة بواسطة أفراد الشرطة[154].

تتجه المنظومة القضائية لمعاملة السيدات المُجبرات على ممارسة البغاء باعتبارهن مجرمات بدلاً من كونهن ضحايا الإتجار بالبشر. فعدد كبير من النساء الفارات تمت إدانتهن في اتهامات بممارسة البغاء، والذي يُجرمه القانون العراقي، أو لمخالفات أخرى مثل حيازة مستندات مـزورة[155]. ويتم احتجاز نصف السيدات المعتقلات في سجن الكاظمية في بغداد بتهمة ممارسة البغاء، ويُعتقد أن الكثير منهن قد تم إجبارهن على امتهان هذه المهنة[156].

> «النساء العاملات في بيوت الدعارة هن من يُلقى بهن في السجون، وهن من تتم معاملتهن كمجرمات. وعادة ما يفلت المُهربون - أو أحياناً المُهربات، حيث يكُن أيضاً من السيدات - من العقاب، وذلك نظراً لتمتعهن بصلات وثيقة مع المنظومة الشرطية، ويتمكنون من دفع رشاوى والإفلات من المحاسبة، بينما يتم القبض على النساء والحكم عليهن بالحبس لمدة عام[157].»

هذا وتفتقر قوات الشرطة العراقية التي يُهيمن عليها الذكور للتدريب الخاص والمطلوب للتعاطي بفاعلية من اتهامات الإتجار بالبشر أو لكشف بوادرها. كما أن المنظومة القضائية لا تتعاطف إجمالاً مع الضحايا. وقد وثقت منظمة هارتلاند – التي تابعت العديد من القضايا القانونية التي طالت مُتهمات أُجبرن على ممارسة البغاء – الكثير من الحالات التي قام فيها القضاة وأفراد الشرطة بالسخرية من ضحايا الإتجار أو الإساءة إليهن لفظياً، أو إهانة المحامين عنهن والتسفيه من العنف القائم على التمييز الجنسي كعامل مؤثر في سير التحقيقات[158].

كما يوجد أيضاً نقص في الملاجئ وغيرها من المرافق والخدمات المخصصة لدعم وإيواء ضحايا الإتجار. وعلى الرغم من إشراف عدد من المنظمات غير الحكومية على ملاجئ في إقليم كردستان، إلا أن مناطق العراق الأخرى تفتقر بشدة إلى مثل تلك المرافق[159].وقد منعت الحكومة الفيدرالية المنظمات غير الحكومية من افتتاح الملاجئ، مع بذل جهود ضعيفة لتأسيس ملاجئ عاملة تُشرف عليها[160]. وبيد أن الحكومة كانت قد خصصت مبنى في بغداد ليتم استخدامه لإيواء ضحايا الإتجار في عام 2013، إلا أنه ومع نهاية العام، لم تتمكن من تحديد أو إحالة أي ضحية للاستفادة من خدماته[161].

هذا وتُفضل الكثيرات من ضحايا الإتجار المحتجزات البقاء في السجون عن المغادرة والتعرض لخطر الوقوع فريسة للإتجار مرة أخرى أو العقاب على أيدي عائلاتهن[162].

التوصيات

التوصيات الموجهة للحكومة الفيدرالية العراقية

- تعديل قانون العقوبات ليتضمن أحكاماً أدنى للاغتصاب والاعتداء الجنسي وإلغاء المادة 398 التي تسمح للمغتصبين بالإفلات من العقوبة عن طريق الزواج من ضحاياهم.
- سحب التحفظات الخاصة بالمواد 2(و) و (ز) و 9 (1) و (2) و 16 و 29 من اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة.
- إجراء التحقيقات الدقيقة والمتوازنة الخاصة بالجرائم التي تُمارس ضد النساء، بما فيها الجرائم التي يرتكبها أفراد الشرطة أو قوات الأمن أو الميليشيات غير الحكومية.
- تدريب كافة وحدات الشرطة على القضايا التي تمس التمييز الجنسي، بما في ذلك طرق استجواب ضحايا العنف الجنسي، وتأسيس البروتوكولات التي تقدم الرعاية الطبية الملائمة لضحايا الاغتصاب وكذلك خدمات الدعم المناسبة. هذا بالإضافة إلى اتخاذ الخطوات التي من شأنها زيادة تعيين النساء من أفراد الشرطة، وخاصةً الوحدات التي تتعاطى مع العنف القائم على التمييز الجنسي.
- تحسين الجهود الرامية إلى تطبيق قانون الإتجار بالبشر رقم 28 لسنة 2012، بما في ذلك تأسيس قاعدة بيانات بالمُهربين وبمسارات التهريب، وكذلك تدريب قوات الشرطة على التعرف على بوادر الإتجار وزيادة الجهود الداعمة للضحايا وإحالتهن لمراكز الحماية وإعادة التأهيل، ومحاكمة المخالفين وتعزيز التعاون مع دول الوجهة والترانزيت لتحسين آليات مكافحة الإتجار.
- زيادة أعداد الملاجئ المتاحة للنساء الفارات من العنف والاستغلال وتعميم الدعم ليشمل المنظمات غير الحكومية التي تقدم تلك لخدمات.
- العمل مع حكومة إقليم كردستان لتأمين إطلاق سراح الرهينات اللاتي لا تزلن في قبضة داعش
- اتخاذ كافة الإجراءات الضرورية لتفادي قتل الضحايا من المدنيين في حالة شن أية حملات عسكرية ضد تنظيم داعش وغيرها من الجماعات المُسلحة.

التوصيات الموجهة لحكومة إقليم كردستان

- إصدار قانون شامل يُجرم الإتجار بالبشر
- العمل مع الحكومة الفيدرالية لتأمين تحرير الرهينات اللاتي لاتزلن في قبضة داعش
- تحسين تقديم خدمات النصح والإرشاد النفسي والدعم للأفراد المُهجرين من النساء ممن تعرضن للعنف الجنسي.
- تقديم المساندة للمنظمات غير الحكومية المُشرفة على ملاجئ إيواء ضحايا العنف القائم على التمييز الجنسي.

توصيات موجهة إلى المجتمع الدولي

- اتخاذ الخطوات التي من شأنها منع نقل الأسلحة والموارد المالية للجماعات التي ترتكب انتهاكات جسيمة بحق النساء.
- مراعاة الاحتياجات المحددة للنساء المُهجرات في سياق برامج المساعدات الإنسانية وزيادة مخصصات الدعم الطبي والعاطفي والنفسي لضحايا العنف الجنسي، وتشجيع جمع البيانات المُقسمة بحسب الجنس لكافة العمليات، بما فيها الآليات المحددة لمراقبة ورصد العنف ضد النساء.
- تشجيع مساءلة الضالعين في الانتهاكات الصارخة للقانون الدولي، بما فيها إحالة الموقف في العراق إلى المحكمة الجنائية الدولية.
- التأكد من أن أي عمل عسكري يتم ضد دعش أو غيرها من الجماعات المُسلحة دعماً للحكومة العراقية يلتزم بمحاذير القانون الإنساني الدولي وقانون حقوق الإنسان الدولي، وخاصةً حظر أي قصف جوي قد يؤدي إلى قتل المدنيين أو تدمير أهداف مدنية للحد الذي لا يتناسب مع المكاسب العسكرية المباشرة المتوقعة.

Endnotes

1 المفوضية العليا لحقوق الإنسان بالأمم المتحدة "تقرير عن حماية المدنيين في الصراعات المُسلحة غير الدولية بالعراق: 5 يونيو - 5 يوليو 2014"، 18 يوليو 2014، ص 6.

2 دستور العراق لعام 2005،
https://www.constituteproject.org/constitution/Iraq_2005

3 علي علاوي، "الإتجار بالبشر: العراق - دراسة حالة"، 2010
http://works.bepress.com/cgi/ viewcontent.cgi?article=1000&context=ali_allawi

4 تحالف المنظمات غير الحكومية، اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة، "نساء العراق في الصراع المُسلح وما بعده"، تقرير الظل المقدم إلى لجنة الاتفاقية خلال الجلسة الـ 57، فبراير 2014.

5 وزارة الخارجية الأمريكية، تقرير الإتجار بالأفراد، 2014.

6 مشروع إحصاء الوفيات في العراق، 10 يناير 2015،
https://www.iraqbodycount.org/database

7 منظمة الصحة العالمية، "الصراع والأزمة الإنسانية في العراق: تقييم مخاطر وتدخلات الصحة العامة"، 24 أكتوبر 2014، ص 6.

8 ميريام بوتيك، "من الأزمة إلى الكارثة: وضع الأقليات في العراق،" لندن: المجموعة الدولية لحقوق الأقليات، أكتوبر 2014.

9 إساءات داعش تُسبب المزيد من المعاناة للتركمان العراقيين الصامتين"، منظمة الدول والشُعوب غير المُمثلة، 11 ديسمبر 2014.
http://unpo.org/article/17775

10 المنظمة الدولية للهجرة، مصفوفة رصد التهجير،
http://iomiraq.net/dtm-page

11 صندوق الأمم المتحدة للسكان، "إعلان أعلى مستوى لحالة الطوارئ في العراق"، 19 أغسطس 2014، "إجبار النساء الحوامل على الفرار من الأزمة المتصاعدة في العراق، 11 سبتمبر 2014.

12 فريق إدارة أزمة سينجار، تقرير عن الأحوال الإنسانية (غير منشور).

13 الرابطة الأزيدية للأخوة والتضمان، "توثيق الانتهاكات التي ارتُكبت بحق النساء في نينوى"، عبر البريد الإلكتروني، 16 نوفمبر 2014.

14 منظمة حمورابي لحقوق الإنسان، "على مدار 60 يوماً: التقرير الثالث الصادر عن منظمة حمورابي لحقوق الإنسان حول الانتهاكات ضد العراقيين بين 10 أكتوبر 2014 و 10 ديسمبر 2014"، ص 3.

15 مركز بلدي للأبحاث والدراسات الاستراتيجية، "تقرير عن حالة عائلات التركمان المُهجرة بعد أحداث الموصل في يونيو 2014"، 1 أغسطس 2014، ص 9.

16 منظمة راستي لحقوق الإنسان، "جرائم إرهابيي داعش في محافظة نينوى"، 14 أكتوبر 2014، ص 20.

17 المنظمة الدولية للهجرة، "التهجير المستمر: لمحة عن العراق، 2013-2014"، سبتمبر 2014، ص 41.

18 المرجع السابق.

19 MADRE الوعد بالديمقراطية وفرض الحكومة الدينية: العنف القائم على التمييز الجنسي والحرب الأمريكية على العراق، 2007

20 وزارة الخارجية الأمريكية، تقريرالعراق، ممارسات حقوق الإنسان 2011، ص 36، معهد القانون الدولي وحقوق الإنسان، "أقليات العراق والمجموعات الأخرى المعرضة للخطر: الإطار القانوني والتوثيق وحقوق الإنسان"، مايو 2013، ص 36، مكتب الأمم المتحدة لحقوق الإنسان، تقرير عن حقوق الإنسان في العراق: يناير - يونيو 2013، أغسطس 2013، ص 11.

21 مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشئون الإنسانية - وحدة تحليل المعلومات، "العنف القائم على التمييز الجنسي في العراق: تأثير العنف - الحقيقية والمفترضة - على حياة النساء والفتيات والرجال والصبية العراقيين"، 16 يونيو 2018، ص 15.

22 ييفات سوسكيند، "تحت داعش، تواجه النساء العراقيات كابوساً قديماً يعود من جديد: العنف والاضطهاد"، الجارديان، 3 يوليو 2014،
http://www.theguardian.com/global-development/poverty-matters/2014/jul/03/isis-iraqi-women-rape-violence-repression

23 وزارة حقوق الإنسان العراقية، إدارة مراقبة الأداء وحماية الحقوق، قسم حقوق المرأة، "تقييم واقع النساء العراقيات في عام 2007"، ص 11.

24 بعثة الأمم المتحدة لمساعدة العراق/مكتب حقوق الإنسان، تقرير عن حقوق الإنسان في العراق: يوليو - ديسمبر 2013، يونيو 2014، ص 16.

25 مقتل العشرات في أحد بيوت الدعارة في بغداد، الجزيرة، 22 مايو 2013،
http://www.aljazeera.com/ news/middleeast/2013/05/201352216348762997.html

26 بعثة الأمم المتحدة لمساعدة العراق/مكتب حقوق الإنسان، المرجع السابق، ص 15

27 بعثة الأمم المتحدة لمساعدة العراق/مكتب حقوق الإنسان، المرجع السابق، ص 16

28 مقتل ستة عشر شخصياً من عائلة شيعية واحدة في العراق"، الجزيرة، 4 سبتمبر 2013،
http://www.aljazeera.com/ news/middleeast/2013/09/201394121743651749.html

29 مقابلة مع ينر محمد، 17 ديسمبر 2014.

30 في هجوم على أحد بيوت الدعارة في بغداد: مقتل 12 شخصاً في استهداف جديد"، إنكويزيتر، 8 يناير 2014.
http://www.inquisitr.com/1087092/baghdad-brothel/

31 شايستا عزيز، "نساء العراق: فقط نحن من نُدرك واقع بعضنا البعض"، الجارديان، 26 يونيو 2014،
http://www.theguardian.com/theobserver/she-said/2014/jun/26/iraqs-women-its-only-us-who-understand-each-others-reality

32 رانيا أبوزيد، "النساء في إحدى مشارح بغداد"، نيويوركر، 11 أغسطس 2014.

33 جمعية حقوق الإنسان العراقية الأمريكية، "تقرير عن أحداث الموصل"، 21 يونيو 2014،
http://www. ihrsusa.net/details-431.html

34 "داعش تُحكم سيطرتها وتبدأ في اضطهاد المسيحيين بالموصل"، وكالة الأنباء الأسيرية الدولية، 12 يونيو 2014.
http://www.aina.org/news/20140612011342.htm

35 بعثة الأمم المتحدة لمساعدة العراق/مكتب حقوق الإنسان ، "تقرير عن حماية المدنيين في الصراع المُسلح بالعراق: 6 يوليو - 10 سبتمبر 2014"، أكتوبر 2014، ص 11.

36 منظمة حمورابي لحقوق الإنسان، "على مدار 60 يوماً: التقرير الثاني عن الفترة من 10/8/2014 وحتى 10/10/2014 عن انتهاكات حقوق الإنسان في العراق"، ص 9.

37 "24 أغسطس: تقرير عن شمال العراق - تدمير الأضرحة الدينية"، وكالة الأنباء الأسيرية الدولية، 24 أغسطس 2014،
http://www.aina.org/news/20140824132833.htm

38 "شبكة المرأة العراقية تدعو للتحرك ضد داعش"، وكالة الأنباء الأسيرية الدولية، 3 سبتمبر 2014،
http://www.aina.org/news/20140903021449.htm

39 بعثة الأمم المتحدة لمساعدة العراق/مكتب حقوق الإنسان، أكتوبر 2014، ص 6.

40 وكالة أنباء الأناضول: "العراق: إعدام 150 امرأة بعد رفضهن الزواج من مُسلحي داعش"، 16 ديسمبر 2014.
http://www.turkishpress.com/news/415983

41 معونة الكنيسة النرويجية، "الإتجار والاستغلال الجنسي ودعارة النساء والفتيات في العراق"، أبريل 2010 ،ص 11.

42 تحالف المنظمات غير الحكومية واتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة، أكتوبر 2014، ص 10.

43 بعثة الأمم المتحدة لمساعدة العراق/مكتب حقوق الإنسان، أكتوبر 2014، ص 10.

44 المرجع السابق.

45 المرجع السابق.

46 "شبكة المرأة العراقية تدعو للتحرك ضد داعش"، وكالة الأنباء الأسيرية الدولية، 3 سبتمبر 2014،
http://www.aina.org/news/20140903021449.htm.

47 بعثة الأمم المتحدة لمساعدة العراق/مكتب حقوق الإنسان، أكتوبر 2014، ص 10

48 منظمة حمورابي لحقوق الإنسان، التقرير الثاني، ص 6.

49 لولا ماي إليفتريو سميث، "داعش تعدم محامية رائدة وناشطة حقوقية في العراق"، الإنديبيندنت، 25 سبتمبر 2014.

50 منظمة حمورابي لحقوق الإنسان، التقرير الثاني، ص 9

51 "سُكان الموصل يعيشون في حزن وهلع تحت داعش"، وكالة الأنباء الأسيرية الدولية، 10 يوليو 2014،
http://www.aina.org/news/20141007153645.htm

52 "استهداف النساء عن طريق الإعدام من قبل داعش"، المونيتور، 10 أكتوبر 2014،
http://www.al-monitor.com/pulse/security/2014/10/islamic-state-execution-women-iraq.html

53 المرجع السابق.

54 "داعش تقوم بإعدام مرشحات برلمانيات في الموصل"، 25Rudaw 25 نوفمبر 2014، November 2014,
http://rudaw.net/english/middleeast/iraq/251120141

55 تحالف المنظمات غير الحكومية واتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة

56 عمار كريم، ظهور الميليشيات الشيعية يُشكل تحدياً خطيراً في العراق"، العرب الإلكتروني، 21 أكتوبر 2014،
http://www.alarab.co.uk/en/?id=3766

57 منظمة حمورابي لحقوق الإنسان، "تقرير خاص عن وضع أحوال حقوق الإنسان للأقليات في العراق خلال الفترة من 10/6/2014 وحتى 10/8/2014 أو 60 يوماً"، ص 3.

58 المرجع السابق، ص 5

59 المرجع السابق، ص 2

60 منظمة راستي لحقوق الإنسان، ص 18 .

61 المرجع السابق، ص 18

62 المرجع السابق، ص 20.

63 المرجع السابق، ص 23.

64 مقابلة مع صلاح كاكارام، 18 ديسمبر 2014.

65 الرابطة الأزيدية للأخوة والتضمان، "توثيق الانتهاكات التي تعاني منها النساء في نينوى"، عبر البريد الإلكتروني، 16 نوفمبر 2014.

66 مقابلة مع مارك لاتيمر، مشروع سيسفاير، 11 ديسمبر 2014.

67 بعثة الأمم المتحدة لمساعدة العراق/مكتب حقوق الإنسان ، أكتوبر 2014، ص 15.

68 منظمة حمورابي لحقوق الإنسان، "تقرير بتاريخ 18 أغسطس 2014 عن الوضع في شمال العراق"،
http://www.aina.org/news/20140818030036.htm

69 بعثة الأمم المتحدة لمساعدة العراق/مكتب حقوق الإنسان، أكتوبر 2014، ص 14.

70 منظمة حمورابي لحقوق الإنسان، التقرير الثاني، ص 7.

71 مقابلة مع مراد إسماعيل، 15 ديسمبر 2014 .

72 مقابلة مع مراد إسماعيل، 15 ديسمبر 2014.

73 شهادة الرابطة الأزيدية للأخوة والتضامن

74 شهادة الرابطة الأزيدية للأخوة والتضامن .

75 "052 سيدة تحت تهديد الاغتصاب في "مستعمرة داعش"، وكالة أنباء العراق، 92 نوفمبر 2014.

76 مقابلة مع مراد إسماعيل، 15 ديسمبر 2014 .

77 الرابطة الأزيدية للأخوة والتضامن ، "تقرير عن الناجين"، تم استلامه في 6 يناير 2015

78 مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشئون الإنسانية - وحدة تحليل المعلومات، ص 13

79 مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشئون الإنسانية - وحدة تحليل المعلومات، ص 13

80 المسح المتكامل للأوضاع الاجتماعية والصحية للمرأة العراقية، 2011

81 هيومان رايتس ووتش، "لا أحد في مأمن: الإساءة للنساء في منظومة العدل العراقية"، 2014، ص 3

82 سعاد العزاوي، "امتيازات العراق الديمقراطي الجديد: اغتصاب وتعذيب النساء في سجون المالكي"، محكمة بروكسيل، 6 فبراير 2013،
http://www.brussellstribunal.org/ article_view.asp?id=760#.VK9I6GSsWC1

83 "التعذيب والاغتصاب في السجون العراقية"، المونيتور، 26 ديسمبر 2012،
http://www.al-monitor.com/ pulse/security/01/12/reports-of-torture-rape-in-iraqi.html#ixzz3KxMPJQdq

84 نبيل الجوراني وبشرى جوحي، "اغتصاب وقتل الأطفال يسبب الذعر للآباء في العراق"، أسوشيتد بريس، 9 نوفمبر 2012،
http://bigstory.ap.org/article/child-rapes-killings-terrify-parents-iraq

85 بشرة المظفر، "القضاء العراقي يُخذل ضحايا الاغتصاب"، المونيتور، 18 مارس 2013،
http:// www.al-monitor.com/pulse/originals/2013/03/iraq-rape-judiciary.html.

86 MADRE الوعد بالديمقراطية وفرض الحكومة الدينية: العنف القائم على التمييز الجنسي والحرب الأمريكية على العراق"، 2007.

87 مقابلة مع ينر محمد، 17 ديسمبر 2014.

88 مجموعة اللجنة متعددة الوكالات للخطوات الإنسانية والنوع"، تنبيه بالأزمة الإنسانية القائمة على التمييز الجنسي في العراق: سبتمبر 2014

89 "العراق: الميليشيات المُسلحة تهاجم وتُهجر القبائل في بابل"، ميدل إيست مونيتور، 17 سبتمبر 2014،
https://www.middleeastmonitor.com/news/middle-east/14185-iraq-armed-militias-attack-and-displace-tribes-in-babil

90 ينر محمد عن "احتلال داعش للموصل والمدن الغربية"، منظمة حرية المرأة في العراق، 19 يونيو 2014،

91 ليلى أحمد، "انتهاكات داعش واغتصاب النساء في الموصل"، العراق الحر، 23 يونيو 2014،
http://www.iraqhurr.org/content/article/25431673.html

92 بعثة الأمم المتحدة لمساعدة العراق/مكتب حقوق الإنسان ، أكتوبر 2014، ص 12

93 مركز بلادي للدراسات والأبحاث الاستراتيجية، "تقرير عن وضع العائلات التركمان المُهجرة بعد أحداث الموصل، يونيو 2014"، 1 أغسطس، 2014، ص 12.

94 المرجع السابق

95 المرجع السابق، ص 91

96 عزام أحمد، "في استرداد سد عراقي، دلائل تشير إلى تأثير أمريكي"، نيويورك تايمز، 19 أغسطس 2014.

97 شبكة المرأة العراقية تدعو للتصدي لداعش"، وكالة الأنباء الأسيرية الدولية، 3 سبتمبر 2014،
http://www.aina.org/news/20140903021449.htm.

89 جيسيكا إلغوت، "كُتيب "العبيد" للدولة الإسلامية يبيح الجنس مع الفتيات ويُفصل ضرب "العبيد"، هافنجتون بوست، 14 ديسمبر 2014.
http://www.huffingtonpost.co.uk/ 2014/12/14/islamic-state-slave-manual-_n_6322044.html

99 منظمة حمورابي لحقوق الإنسان، التقرير الثاني، ص 2.

100 بعثة الأمم المتحدة لمساعدة العراق/مكتب حقوق الإنسان، أكتوبر 2014، ص 15.

101 "العراق: "الجواز القسري وإشهار الإسلام للأزيديات"، هيومان رايتس ووتش، 12 أكتوبر 2014
http://www.hrw.org/news/2014/10/11/iraq-forced-marriage-conversion-yezidis

102 منظمة حمورابي لحقوق الإنسان، التقرير الثالث، ص 4

103 شهادة الرابطة الأزيدية للأخوة والتضامن

104 شهادة الرابطة الأزيدية للأخوة والتضامن

105 مقابلة مع أمينة سعيد، 2 يناير 2015.

106 مقابلة مع مراد إسماعيل، 15 ديسمبر 2014

107 مقابلة مع أمينة سعيد، 2 يناير 2015

108 مقابلة مع أمينة سعيد، 2 يناير 2015

109 الرابطة الأزيدية للأخوة والتضامن ، "تقرير عن الناجين"، تم استلامه في 6 يناير 2015

110 منظمة حمورابي لحقوق الإنسان، التقرير الثالث، ص 6 .

111 مقابلة مع فلاح شاكارام، 18 ديسمبر 2014.

112 مقابلة مع فلاح شاكارام، 18 ديسمبر 2014.

113 المرجع السابق ص 6 و 25.

114 "حقوق الإنسان في منطقة كردستان العراق"، دويتش فيله، 24 يناير 2014،

115 الرابطة الأزيدية للأخوة والتضامن، "توثيق الانتهاكات التي تعرضت لها النساء في نينوى"، عبر البريد الإلكتروني، 16 نوفمبر 2014.

116 اللجنة الدائمة المشتركة بين الوكالات (فوق).

117 مقابلة مع فلاح شاكارام، 18 ديسمبر 2014.

118 مقابلة مع أمينة سعيد، 2 يناير 2015.

119 مركز رصد التهجير الداخلي، "تحليل أرقام الأفراد المُهجرين في العراق"،
http://www.internal-displacement.org/middle-east-and-north-africa/iraq/figures-analysis

120 المفوضية العليا للأمم المتحدة لشئون اللاجئين،
http://data.unhcr.org/syriarefugees/country.php?id=103

121 فريق الأمم المتحدة لدولة العراق، مُدخلات للمراجعة الدورية العالمية، 5 ص 2014.

122 معونة الكنيسة النرويجية

123 الاتحاد العام للنساء العراقيات، 2014 .

124 شيريزان مينوالا، "العنف المؤسسي ضد النساء والفتيات: القوانين والممارسات في العراق"، تحالف هارتلاند، 2011، ص 20.

125 منظمة حرية المرأة في العراق،" دعارة وتهريب النساء والفتيات في العراق"، 12، ص 2010.

126 هيومان رايتس ووتش، "مفترق طرق: حقوق الإنسان في العراق بعد ثماني سنوات من الاجتياح الأمريكي"، 2010.

127 تحالف المنظمات غير الحكومية واتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة

128 MADRE ومنظمة حرية المرأة في العراق، مقدم إلى المراجعة الدورية العالمية التابعة للأمم المتحدة، الجلسة الـ 20 لمجموعة العمل، 2014.

129 على علاوي، "الإتجار بالبشر: العراق - دراسة حالة"، 2010.
http://works.bepress.com/cgi/ viewcontent.cgi?article=1000&context=ali_allawi, p. 3-4.

130 على علاوي، "الإتجار بالبشر: العراق - دراسة حالة"، 2010.
http://works.bepress.com/cgi/ viewcontent.cgi?article=1000&context=ali_allawi, p. 3-4.

131 كاثرين ميخائيل، لماذا ازدهرت ظاهرة الإتجار بالبشر في العراق؟"، الحوار، 5 يوليو 2012،
http://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=314569

132 ديرك أدريانسينس، "زيادة جديدة في حوادث خطف الأطفال: إرث آخر خلّفه الاجتياح الأمريكي"، محكمة بروكسيل، 28 نوفمبر 2012.
http://www.brussellstribunal.org/article_view.asp?id=613#. VLYVwmSsWC2

133 MADRE ومنظمة حرية المرأة في العراق.

134 التغيير الاجتماعي عن طريق التعليم في منطقة الشرق الأوسط"، كاراماتونا: تحقيق حول الإتجار الجنسي بنساء وفتيات العراق"، 2011.

135 HAFAZA الدولية، "مكافحة الإتجار بالبشر: مبادرة العراق"، 2013.

136 مقابلة مع ينر محمد، 17 ديسمبر 2014.

137 رانيا أبوزيد، "جرائم العراق المروعة: الأمهات تعرض بناتهن لممارسة البغاء"، تايم، 7 مارس 2009.

138 رانيا أبو زيد، المرجع السابق 2009

139 هيفا زنجانا، "التدهور المستمر لحقوق النساء في العراق"، عرض مُقدم للبرلمان الأوروبي، 29 يناير 2014.

140 التغيير الاجتماعي عن طريق التعليم في منطقة الشرق الأوسط

141 معونة الكنيسة النرويجية، المرجع السابق

142 HAFAZA الدولية، المرجع السابق

143 منظمة حرية المرأة في العراق، 2010، المرجع السابق .

144 معونة الكنيسة النرويجية، المرجع السابق

145 "داعش تفتتح سوقاً للإتجار بالنساء في وسط الموصل لمكافأة المقاتلين"، شفعانة، 6 أكتوبر 2014.

146 بعثة الأمم المتحدة لمساعدة العراق/مكتب حقوق الإنسان، أكتوبر 2014، المرجع السابق

147 معلومات تم استلامها من فريق إدارة أزمة سينجار.

148 معلومات تم استلامها من فريق إدارة أزمة سينجار.

149 وزارة الخارجية الأمريكية، 2014 تقرير الإتجار بالبشر.

150 بحسب تقديرات المؤشر، يتم استعباد345.000 شخصاً في العراق تحت شكل من أشكال العبودية الحديثة، ما يعني أن العراق يحتل المرتبة الـ 13 كأسوأ دولة في العالم. مؤسسة ووك فري، مؤشر العبودية العالمي.

151 وزارة الخارجية الأمريكية، 2014 تقرير الإتجار بالبشر

152 مقابلة مع فلاح شاكاران، 18 ديسمبر 2014.

153 التغيير الاجتماعي عن طريق التعليم في منطقة الشرق الأوسط، المرجع السابق

154 رانيا أبو زيد، المرجع السابق 2009

155 مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشئون الإنسانية ووحدة تحليل المعلومات التابعة للأمم المتحدة، المرجع السابق.

156 ا"ارتفاع مطرد في الإتجار بالبشر بالعراق"، خدمة إنتر بريس، 27 أغسطس 2011، http://www.ipsnews.net/ 2011/08/female-trafficking-soars-in-iraq/

157 مقابلة مع ينر محمد، 17 ديسمبر 2014

158 شيريزان مينوالا، المرجع السابق

951 مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشئون الإنسانية ووحدة تحليل المعلومات التابعة للأمم المتحدة، المرجع السابق، 2008

160 وزارة الخارجية الأمريكية، 2013 تقرير الإتجار بالبشر.

161 المرجع السابق.

162 مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشئون الإنسانية ووحدة تحليل المعلومات التابعة للأمم المتحدة، المرجع السابق، 2008

minority rights group international

CEASEFIRE centre for civilian rights

ما من ملاذ:
العنف ضد النساء في الصراع الدائر بالعراق

مُلخص

أدى الصراع المُسلح الدائر في العراق إلى مقتل نحو 14.000 سيدة منذ عام 2003، وسواء كانت الهجمات على النساء بسبب دوافع سياسية أو «أخلاقية» أو طائفية، فقد أصبحت تلك الهجمات بمثابة أسلوب حرب تنتهجه مختلف الأطراف المشاركة في الصراع.

وبالإضافة إلى النساء اللاتي يلقين حتفهن في التفجيرات وعمليات القصف على المناطق المدنية في بغداد، فإنه يتم استهداف النساء عمداً من خلال عمليات الاغتيال على يد الميليشات المؤيدة والمناوئة للحكومة على حدٍ سواء في شتى أنحاء البلاد. كما أن الميليشيات الشيعية والسنية أيضاً قد ارتكبت إعدامات في حق النساء، بسبب مخالفتهن المزعومة للشرائع الأخلاقية.

وقد قُدر تعرض 5000 – 10.000 سيدة وفتاة للاختطاف أو الإتجار، مع إجبارهن على ممارسة البغاء أو للمساومة على فدية. يتم التغاضي عن الإبلاغ عن اختفاء النساء، وذلك بسبب الخوف من الشرطة أو لاعتبارات خاصة «بشرف» العائلة، وهو الأمر الذي يحول دون تحديد أعداد دقيقة تُعبر عن حجم المشكلة. غير أن مئات السيدات يتم الإتجار بهن في بغداد والمدن الشمالية ووصولاً إلى سوريا ودول الخليج كل عام. كما أنه قد تم اختطاف ما لا يقل عن 3000 سيدة وفتاة في عام 2014 على يد تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام (داعش)، ولكن بعد مرور ستة أشهر على ذلك، لا توجد أي دلائل تشير إلى اتخاذ الحكومة الفيدرالية العراقية أو حكومة إقليم كردستان أي إجراءات لتأمين تحريرهن.

لقد أدى الصراع الدائر في العراق إلى تهجير جماعي وخلّف عشرات الآلاف من الأرامل، دافعاً النساء بذلك للتعرض إلى المزيد من الأخطار. أما ضعف القوانين العراقية التي تُجرم العنف ضد النساء فيزيد من وهنها بإخفاقات في المنظومة القضائية وكذلك قصور في أداء أفراد الشرطة. فمتى أصبحت المرأة ضحية للعنف الجنسي أو إذا أُجبرت على الفرار من منزلها، فإنها حينئذٍ لا تجد مكاناً يأويها أو يوفر لها المساعدة.

يوصي هذا التقرير بما يلي:

- إصلاح قانون العقوبات العراقي للتأكد من كفاية العقوبات المُطبقة ضد ممارسة العنف بحق النساء
- إجراء التحقيقات الدقيقة والمتوازنة الخاصة بالجرائم التي تُمارس ضد النساء، بما فيها الجرائم التي يرتكبها أفراد الشرطة أو قوات الأمن أو الميليشيات غير الحكومية.
- زيادة تعيين النساء من أفراد الشرطة، وتوفير التدريب الملائم لجميع الوحدات
- تطبيق التشريعات الأخيرة لمكافحة الإتجار بالبشر ومعاملة النساء اللاتي يتم الإتجار بهن باعتبارهن ضحايا بدلاً من معاقبتهن.
- تحسين التعاون بين الحكومة العراقية الفيدرالية وحكومة إقليم كردستان من أجل تأمين تحرير النساء والفتيات المخطوفات لدى داعش.

ملخص من 140 حرفاً

سيسفاير @minorityrights يكشف حجم العنف ضد النساء المرتكب من قبل جميع أطراف الصراع في #Iraq - مقتل 14,000 سيدة http://bit.ly/1E8iNLB

مركز سيسفاير للحقوق المدنية والمجموعة الدولية لحقوق الأقليات
54 Commercial Street, London E1 6LT, United Kingdom
ceasefire@mrgmail.org | www.minorityrights.org/ceasefire

تم إصدار هذا التقرير بدعم مالي من الاتحاد الأوروبي، وذلك على مسئولية الناشرين دون غيرهم، ولا يُمكن تحت أي حال من الأحوال اعتبار كون محتوياته تعكس الموقف الرسمي للاتحاد الأوروبي.